

د. فرج فودة النقدية



دكتور
فرج فودة

النذير

دار ومطابع المستقبل
بالفجالة والإسكندرية
ومكتبة المعارف ببيروت

**جميع الحقوق محفوظة
لورثة المؤلف**

الطبعة الأولى ١٩٨٩
الطبعة الثانية ٢٠٠٥

إهداء

إلى الإمام العظيم ابن جرير الطبري ، صاحب أعظم تقاسير
القرآن ، وأوثق مراجع التاريخ الإسلامي . والذي أنكره العامة حين
اختلف مع ابن حنبل . فقد ذفوا منزله بالحجارة وهو في مرضه
الآخر ، حتى سد باب بيته ، وتعذر نقل جثمانه بعد وفاته ، فدُفن
حيث مات . وودع دنيانا حزينا غريبا مضطهدا . وأغرورقت عيناى
بدموع حين سألت عن قبره في بغداد ، فوجدته قد أندثر فيما أندثر .

إليه وقد بقي ذكره وسيبقى أكثر ، وأرتفع شأنه وسيرتفع أكثر ،
وتألق اسمه وسيتألق أكثر . لأن العبرة بما قدمه للناس ، وليس بما
قدم الناس له . وبتقييم التاريخ ، وليس بإنفعال الحاضر .

إليه عسى أن تستقر روحه بعد أن أفزعها الدهماء قبيل الرحيل .
وكم أفزع الدهماء من قبل ومن بعد .

” جلس مروان بن محمد وقد أحاطت به جيوش
العباسيين ، وعلى رأسه خدام قائم . فقال مروان لبعض
من مخاطبه : ألا ترى ما نحن فيه ؟ لهفي على أيد ما
ذكرت ، ونعمن ما شكرت ، ودولة ما نصرت . فقال له
الخدم : يا أمير المؤمنين من ترك القليل حتى يكثر ،
والصغير حتى يكبر ، والخفي حتى يظهر ، وأحمر فحل
اليوم إلى غد ، حل به هذا .. وأكثر . فقال مروان : هذا
القول أشد عليّ من فقد الخلافة ” .

البداية والنهاية ، لأبن كثير
مج ٥ ، ج ١٠ ، ص ١٠ ، دار الكتب العلمية

مقدمة

مصر دولة مؤسسة الدولة ، منذ قامت بها أول دولة في التاريخ . ولنا أن نختلف مع مؤسسة الدولة ، ما شاء لنا الاختلاف ، دون أن يؤثر هذا الخلاف على حقيقة مؤكدة ، تتمثل في ذلك الفرق العاسع ، بين محاولة إصلاح المسار ، والاختلاف حول جزئية هنا أو جزئية هناك ، وبين محاولة هدم المؤسسة ذاتها وإستئصالها كان لم تكن . وحين تحدث هذه المحاولة ، وهي حادثة الآن ، يُصبح من واجب الجميع ، المختلفين منهم قبل المتفقين ، أن يتضامنوا مع الدولة لعبور المأزق الصعب ، وأن يكشفوا لها أخطاءها بلا تردد ، ويوضحوا لها ما يكتنفها من أخطار دون حرج . وقد شاء قدر مؤسسة الدولة في مصر في السنوات الأخيرة ، أن تُصبح واجهة للنظام المدني كله ، وأن تواجه من يسعون إلى إقامة الدولة الدينية بعنتى السبل . وفي صراع مثل هذا أعطي تأييدي لمؤسسة الدولة دون تردد ، وأنصحها مخلصاً بكل الصندق ، وأوّل خلافي معها إلى مرحلة تالية . تستقر فيها السفينة على بر الأمان ، وتستقر معها شرعية إجتهد الإنسان ، ويُصبح فيها الاختلاف واجباً ، وليس رفاهية أو قصر نظر .

وقد أردت بهذه المقدمة أن أفسر توجهي للدولة في هذا الكتاب

بالنقد والتحذير ، حتى لا يأتي وقتُ نُرَدِّد فيه قول ابن الرومي :

وكنّا ألفناها ولم تك مألفا

وقد يؤلف الوجه الذي ليس بالحسن

كما تعشق الأرض التي لم يطب بها

هواء ولا ماء ولكنها وطن

مصر الجديدة : أبريل ١٩٨٨

دراسة نقدية

للمعالجة الحالية للحكومة

أسفرت المعالجة الحكومية الحالية لظاهرة تنامي التيار السياسي الديني عن نتائج إيجابية محدودة ، تقابلها نتائج سلبية تتجاوز الإيجابيات بكثير . أي أن المحصلة في النهاية كانت لصالح التيار السياسي الديني ، وليس العكس . الأمر الذي يعني في تقديرنا ضرورة مراجعة هذه السياسات وتقييمها وتقويمها .

دلائل فشل السياسات الحكومية

يُمكن القول - دون مبالغة - بأن التيار السياسي الديني قد أحرز في السنوات الخمس الأخيرة ^(١) ، نجاحاً يتجاوز كل الاحتمالات أو توقعات . بحيث يُمكن القول بأن هذا التيار قد نجح في تكوين ما يُمكن تسميته بالدولة الموازية ، والمتضخمة باستمرار ، والمستخدمة دائماً لنفس أجهزة ومؤسسات الدولة الحاكمة . وتكفي مقارنة فترة الثمانينات بما قبلها ، حتى يُمكن تبين مدى التغيير الذي حدث . ففي فترة من أوائل الثلاثينات إلى أوائل السبعينات ، كان الرافد

(١) ١٩٨٢/١٩٨٧ .

الأساسي للتيار السياسي الديني مُتمثلاً في الأخوان المسلمين، بينما أضافت السبعينات تيارات العنف المسلحة، على حين شهدت الثمانينات ما يلي ..

أولاً : تكونت مؤسسات إقتصادية متكاملة، تمثلت في شركات توظيف الأموال، والبنوك والمصارف الإسلامية. وقد غطت هذه المؤسسات كافة الأنشطة الاقتصادية، كما بلغ حجم رأسمالها المتداول أرقاماً فلكية لا سابقة لها في تاريخ الاقتصاد المصري. والغريب أنها نمت وترعرعت في ظل قوانين الدولة السارية دائماً، وبالتحاييل عليها في أحيان كثيرة، وتحت سمع وبصر الدولة في كل الأحوال. بل وتسابقت الدولة معها بإنشاء فروع إسلامية للبنوك القومية. وأستطاعت هذه المؤسسات أن توجه ضربة قاصمة للاقتصاد المصري حين نجحت في إمتصاص مدخرات المصريين العاملين في - أو العائدين من - البلاد العربية، إضافة إلى جزء لا يُستهان به من المدخرات المحلية. كما ساهمت في المضاربة على الجنيه المصري، الأمر الذي ساهم في خفض قيمته بصورة درامية. ثم أستطاعت بسلاح المال أن تُؤثر بعمق في قطاعات الإعلام والثقافة، ولن تجند الوزراء والمحافظين السابقين للعمل فيها بمرتبات خيالية. الأمر الذي يُثير في الأذهان كثيراً من الاحتمالات والتساؤلات المزعجة. إضافة إلى إحتكار تجارة بعض السلع الاستراتيجية (مثل الذرة الصفراء والسكر) وبعض السلع الكمالية (مثل توزيع سيارات القطاع العام). كما ساهمت في تمويل

مضوعات التحالف الإسلامي في الانتخابات الأخيرة . وفي التبرع بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة لتشجيع الخدمات المرتبطة بالمساجد ، خاصة التي تسيطر عليها الاتجاهات المتطرفة . وفي إعطاء حوافز مادية لتشجيع بعض الظواهر مثل الحجاب أو النقاب . وفي السيطرة على بعض البنوك ، مثل سيطرة شركة الشريف على المصرف الإسلامي الدولي ، ومحاولة الريان شراء البنك المصري الأمريكي .

إن الخطر الذي يُمثله هذا الاتجاه لا يتمثل فقط في تأثيره السلبي على المؤسسة الاقتصادية للدولة ، وإنما يتمثل أيضاً في إربطاط مصالح ومصائر نسبة لا يُستهان بها من المصريين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط هذه المؤسسات وإستمرارها ^(١) .

ثانياً : زاد عدد وحجم وتنوع نشاط اتجاهات العنف المسلحة . حيث شمل إلى جانب تهديد النظام والشخصيات العامة ، تزايد عدد التنظيمات وأعضائها (بلغ عددها ٢٢ تنظيمًا في نهاية السبعينات ، ويقدر عددها حالياً بأربعة وأربعين تنظيمًا) . وامتداد نشاطها إلى مهاجمة نوادي الفيديو ، ومحاولة إشعال الفتن الطائفية ، ومهاجمة الأنشطة الفنية ، ومحاولة فرض الفكر الخاص بهذه الجماعات والقوانين الخاصة بها على المجتمع بالقوة في بعض محافظات

(١) تم هذا الكتاب قبل شهور طويلة من صدور قانون تنظيم شركات توظيف الأموال وما تلاه من تداعيات .

ثالثاً : حصل الأخوان المسلمون على الشرعية بالتحايل ، لأول مرة بعد ثلاثين عاماً من إنحسار الشرعية عنهم . حيث أصبح لهم نواب في البرلمان ، زاد عددهم من ١٢ نائباً في انتخابات ١٩٨٤ إلى نحو ٣٠ نائباً عام ١٩٨٧ . كما مارس الأخوان نشاطهم الحزبي من خلال مؤسساتهم الحزبية المعلنّة (مكتب الإرشاد والمرشد العام) بصورة اعتيادية ، رغم تجريم القانون الحالي لذلك . وتوسّعوا في نشاطهم الإعلامي من خلال الصحف والمجلات المصرح بها رسمياً ، سواء الخاصة بهم (لواء الاسلام ، المختار الإسلامي ، الاعتصام) ، أو الخاصة بغيرهم وتخدم مصالحهم وفكرهم (النور ، الأحرار ، والشعب ، واللواء الإسلامي) . وتزايد عدد دور النشر التي تخدم أفكارهم ، وتتنافس على نشر كتبهم وآرائهم ، مثل الزهراء ، والصحوّة ، والدعوة ، والمختار ، والاعتصام ، والوفاء وغيرها كثير . وبعضها لا يخفي تعاطفه مع التجربة الإيرانية ، وتحبيذه لأفكارها ودعواها ، مثل الزهراء والمختار . وأغلب الكتب المنشورة من هذه الدور تدور حول محاور ثلاثة ، هي : مطبوعات البنا وسيد قطب والمؤبودي ، وما يدور حولها من شروح وتفسير . ومسلسلات الكتب التي تتحدث عن تعذيب الأخوان المسلمين في السجون وتجاربهم المريرة فيها . ومنشورات الزعماء السياسيين للتيار الإسلامي السياسي الحالي ، مثل التلمساني ، وأبو النصر ، وعمر عبد الرحمن ، وعبد الجواد ياسين ، وغيرهم . ومن الممكن

مراجعة عدد هذه الدور ، وعند ونوع الكتب الصادرة عنها ، وأسعرها مقارنة بتكلفتها ، ومقارنة ذلك كله بما يصدر عن دور نشر الأخرى ، حتى يُمكن التحقق من حجم هذه الظاهرة وتأثيرها .

رابعاً : تضافرت لأول مرة التيارات الثلاثة السابقة (اقتصادية + عنف + تمييز) ، بعد أن تبينت الخطأ الاستراتيجي الذي وقعت فيه في بداية نشأتها ، والذي تمثل في استقلال التيار الاقتصادي ولو ظاهرياً ، والنقد المبرر الموجه لتيار الأخوان المسلمين من الجماعات الإسلامية ، وتقاعس الثانية عن تأييد الأولى في انتخابات عام ١٩٨٤ . وقد تمثل هذا التضافر والتسويق في الانتخابات الأخيرة (أبريل ١٩٨٧) ، حيث تولى التيار الأول (الاقتصادي) تمويل نفقات الحملة وخاصة المطبوعات التي تمت طباعتها مركزياً ، وتوزيعها على مستوى الجمهورية كلها بشعارات موحدة . كما ساند تيار الجماعات الإسلامية ، وعلى رأسها الجهاد ، مرشحي الأخوان المسلمين ، سواء بالتصويت أو الدعوة إليه ، أو حماية الصناديق الانتخابية تحت شعار "شهد لكل صندوق" . وتمثلت أعلى درجات التأييد في تصريح عمر عبد الرحمن لجريدة الشعب قبيل الانتخابات ، بأنه لو لا سفره لشارك في الانتخابات ، وأعطى صوته التحالف . كما كان ترشيح رموز بارزة لتيار الجماعات الإسلامية ضمن قوائم التحالف ، إشارة لا يُستهان بها ، حيث تضمنت القوائم بعض (الأمراء السابقين) . ونجح البعض منهم بالفعل (محيي في المنيا ، وعصام العريان في الجيزة ، إضافة إلى رموز أخرى لتيار

الجماعات ، مثل حبيب في أسبوط ومختار نوح) .

وقد تمثلت خطورة هذا التعاون والتنسيق فيما يلي ..

أولاً - أثبتت التجربة أنه تعاون مثمر وإيجابي بالنسبة لجميع التيارات . ولذلك فإنه من المتوقع أن يستمر ويتزايد في المستقبل . فبالإضافة إلى نجاح عدد لا بأس به من المرشحين ، فقد تمت تغطية الجمهورية كلها بحملة إيجابية لصالح الفكر المشترك للتيارات الثلاثة . كما كانت مرادفات هذه التيارات وسيلة لاستعراض القوة ، وحجم التأثير والتنظيم . وفي عدد من المحافظات كان واضحاً أنه على عكس النتائج المعلنة ، فإن التيار كان مكنمهاً على مستوى الشارع . وتمثل ذلك في محافظات الشرقية والقهيلية والاسكندرية ، وبعض المواقع في الجيزة ودمياط وبورسعيد والمنيا وبني سويف ، وفي بعض المدن مثل المحلة الكبرى وميت غمر ودمياط .

ثانياً - من الواضح أنها مسألة وقت حتى يتم سد الثغرات في حركة هذه التيارات في المستقبل ، والمتمثلة في توحيد القيادة العامة لها جميعاً . وهو ما تعبر عنه بعض الأدبيات المنشورة لها حالياً ، والتي تدعو إلى ظهور قيادة عامة للتيار الديني بمختلف فصائله من نوع حسن البنا في مصر ، والقطار في سوريا ، والغنوشي في تونس ، وابن بيلال في الجزائر . ويبدو كما ذكرنا أنها مسألة وقت ، لأز كل الظروف الموضوعية ومهياة لذلك . كما لوحظ تداول مسمى بقرارات (قيادة الجماعات الإسلامية) . حيث قررت هذ (القيادة) المشاركة في الانتخابات لصالح التحالف في جميع

لمحافظات عدا محافظات الصعيد جنوب أسبوط . وهو ما يعني وجود قيادة مركزية عامة ، وقيادات لا مركزية على مستوى محافظات. ووسائل اتصال، وإنحسار للخلافات، وإنحصار لها في جنوب الصعيد . كما لوحظ أيضاً أن التنسيق بين شركات توظيف الأموال لم يكن كاملاً، حيث ترواح بين المساندة والأعتدال ، مع قدر ظاهري محدود من التأييد للحزب الوطني - يُبرر بالخوف من ضرب المصالح - وبين الحياد الظاهري . كما لوحظ بصورة عامة أن هذه الشركات تميل إلى التنافس ، أكثر من ميلها إلى التعاون . مساندة بعضها البعض . وإن كان واضحاً أن هناك اتجاهاً جديداً حالياً للتعاون والتنسيق بينها ، في ظل توقع قرارات حكومية معنكة ، وبعد إنهيار شركة الهلال والخسائر التي مُنيت بها بعض شركات الأموال في المضاربة .

ثالثاً - لعبت المساجد وكثير من الجمعيات الخيرية في وزارة لشئون الاجتماعية والمراكز الاجتماعية أو الطبية أو التعليمية لمصلحة بالمساجد ، وكثير من رجال الدين - دوراً إيجابياً واضحاً . مباشرة لصالح التحالف . كما لم يكن للحزب الوطني دور واضح في مواجهته على مستوى الشارع ، خاصة في ظل تضارب رأي لقيادة السياسية بين رأيين : أحدهما مواجهته ، والثاني مواجهة وفد واستبدال التحالف به كمعارض رئيسي .

رابعاً - كان واضحاً أن هناك اتفاقاً عاماً بين جميع الفصائل لتيارات حول قضايا محددة ، هي ..

أ - إسقاط النظام القائم ، وإستبداله بنظام إسلامي يعتمد الخلافة .

ب- الموقف من الصراع مع إسرائيل ، والموجز في أنها حرب دينية بين الإسلام واليهودية ، وثار مُبَيّت منذ غزوتي خيبر وبني قريظة.

ج- رفض القومية العربية باعتبارها مخططاً أمبريالياً صهيونياً ، والوطنية المصرية باعتبارها وثنية ، والدعوة لعالمية الأسلام .

د - رفض وضع برامج محددة أو تفصيلات في قضايا واضحة أو عامة .

هـ- تأييد رموز الأرهاب ، ممثلة في الأسلامبولي والزمير وغيرهم ، وإعتبارهم أبطالاً . والهجوم على ظواهر جزئية (مثل الربا ، والخمر ، والرقص ، والأفلام الهابطة) .

وفي المقابل كانت هناك خلافات واضحة حول قضايا محددة .
أمكن تجاوزها لصالح وحدة للتيارات وتمثلت في ..

أ - للموقف من قضية الوحدة الوطنية ، حيث وعى تيار الأخوان المسلمين خطورة إثارة الفتنة الطائفية ، أو الحساسيات لدى الأقباط على قضيتهم في المدى الطويل . وأيضاً على المستوى الخارجي .
بينما كان توجه تيار الجماعات الدينية عكسياً ، وتمثلاً في أن هذه الإثارة تُساهم في كسب الأصوات في المعركة الإنتخابية . وإنعكس

ذلك في حوادث متفرقة . على حين حافظت شركات الأموال على أسلوبها المتمثل في التفرقة بالفعل وليس بالقول . وذلك بقصر التعيين في الوظائف على المسلمين ، والقبول في الحضانات أو المدارس التابعة لهم عليهم (تعلن هذه الحضانات عن أستعدادها لقبول طلاب مسيحيين ، بشرط قبول أولياء الأمور لتعليم أبنائهم الدين الإسلامي وأداء الصلاة مع زملائهم ، وهو شرط مستحيل) .

ب- القبول المُعلن من الأخوان المسلمين للصيغة الحزبية ، والرفض الكامل من الجماعات الإسلامية لهذه الصيغة .

ج- رؤية الأخوان المسلمين للمجتمع المصري على أنه دار معصية. ورؤية الجماعات الإسلامية له على أنه دار حرب، وأنه في مجمله مجتمع كافر وجاهلي. وعدم اعتراض التيار الاقتصادي على المجتمع القائم بإعتباره نموذجياً تماماً في ظل توازناته لنشاطها.

د - الاختلاف حول الموقف من الصراع العراقي الإيراني . والمؤكد أن نجاحهم في تجاوز الخلافات، وتضييق مساحتها، وفي التماسك حول نقاط الاتفاق وتوسيعها ، يُمثل نجاحاً سياسياً لا خلاف عليه .

هـ- لوحظ أثناء إعداد قوائم مرشحي التحالف ، أن الأخوان المسلمين كانوا يمتلكون معلومات كافية ودقيقة ، ليس عن مرشحيهم فقط ، وإنما عن المرشحين المحتملين لحزبي العمل والأحرار، وعن المنافسين في الأحزاب الأخرى في الدوائر المختلفة . وهو ما يعني

مستوى من التنظيم ، وجمع وتنسيق وتحليل المعلومات ، يتجاوز قدرة الأخوان المسلمين التنظيمية وإمكاناتهم البشرية المعروفة والمحدودة .

خامساً : أضيف إلى التيارات الثلاثة السابقة (الثروي) والثوري (الجماعات) والتقليدي (الأخوان) تيار جديد ، ساهم بصورة واضحة ومباشرة في دعم التيار السياسي الديني . وهو تيار المؤسسة الدينية الرسمية . وكان أوضح الأمثلة على تلك المساهمة ، البيان الذي أصدره شيخ الأزهر قebil الانتخابات ، وأستغله التحالف في منشوراته وصحفه ومجلاته ، والذي دعا فيه الناخبين إلى إعطاء أصواتهم للمطالبين بالشريعة . وهي إشارة واضحة لتأييد التحالف . إضافة إلى هجومه الواضح في جميع أحاديثه وبياناته على من أسماهم العلمانيين وأعداء تطبيق الشريعة . والأمثلة عديدة لمساندة التيار الديني الرسمي للفكر السياسي الديني . وكثير منها وارد في الكتب والصفحات الدينية في الصحف القومية . مثل الفتوى بأن من يُنكر الشريعة ، أو يعترض على تطبيقها ، مرتد ، ويلزم تطبيق حد الردة عليه . ومثل تحبيذ حجاب للمرأة والدعوة إليه . ومثل إستنكار لنتقاد شركات توظيف الأموال الإسلامية ، والتلميح إلى أن ذلك جزء من الحملة على الإسلام . ومثل ما نشر في العمود الأفتتاحي لجريدة اللواء الإسلامي التي يُصدرها الحزب الوطني الديمقراطي ، ويُشرف على تحريرها من أشرنا إليهم بأسم رجال الدين الرسميين . وقد دعت الأفتتاحية المشار إليها المواطنين إلى الأمتناع عن التعامل

مع البنوك القومية ، لأنها ربوية تتعامل بالفائدة . وطلبت منهم قصر تعاملهم على (البنوك الإسلامية) . وفي تقديرنا أن وراء هذه الحملة ما يلي ..

أ- مصادر الدخل الهائلة التي يحصل عليها كبار رجال الدين الرسميين من البنوك الإسلامية وبعض الشركات كمرتبات استشارية . وأيضاً (وهذا هو الأهم) حصولهم على نسبة ٥% من أرباح هذه البنوك ، لكونهم أعضاء في لجنة الرقابة الشرعية . ويمكن تخيل حجم هذه المكافآت ، إذا قدرنا ربح بنك فيصل الإسلامي من توظيف ودائعه المقدرة بحوالي ٢ مليار جنيه . وأيضاً فإن العديد منهما يلاحق الدعوات الموجهة إليه لحضور مؤتمرات إسلامية في أنحاء المعمورة على مدار العام (لندن ، الولايات المتحدة ، تركيا ، ماليزيا الخ) ، وجميعها مؤتمرات يُحيط بتمويلها الكثير من الشبهات . يضاف إلى ذلك ما ترتب على أطراد المد السياسي الديني من تراجع إعلامي . تمثل في أفراد صفحات كاملة في الصحف القومية ، وفترات زمنية أطول في الأذاعة والتلفزيون للإعلام الديني . الأمر الذي نقلهم إلى دائرة الضوء الإعلامي . وظهور مجالات جديدة واعدة بمزيد من النشاط ، مثل مؤتمرات للطب الإسلامي ، وندوات الفن العسكري الإسلامي ، والأعلام الإسلامي ، والاقتصاد الإسلامي وغيرها . وطبيعي أنه إذا كان ذلك مجرد (تبشير) أفرزها النجاح النسبي للتيار السياسي الديني ، فإن دعمهم هذا التيار يُصبح أمراً وارداً وواجباً . خاصة في ظل

غياب سلطة الرقابة من الدولة .

سادساً : استطاع التيار السياسي الديني في الثمانينات أن يُحرز نجاحاً مطرداً في السيطرة على المؤسسات والنقابات القائمة من داخلها ، ومن خلال الانتخابات . وبعد أن كان التغلغل في نهاية السبعينات قاصراً على الاتحادات الطلابية ، أضيف إليها في الثمانينات السيطرة على نقابة الأطباء ، وبعض نوادي أعضاء هيئة التدريس (القاهرة ، أسيوط ، الإسكندرية) ، وتصاعدت نسبتهم في نقابة المهندسين والمحامين وطب الأسنان . ولم تتجح مواجعتهم إلا في نقابة الصحفيين ونادي القضاة . وإن كان واضحاً أن لهم تياراً كبيراً فيهما ، وأنه تيار متصاعد . وكان واضحاً أيضاً رغم تمثيل الأخوان المسلمين أخيراً لهم ، أنهم حريصون على إيجاد جماعات ضغط تمثلهم في جميع الأحزاب تقريباً .

وقد ترتب على النجاح المتلاحق والمتصاعد في هذا المجال ، أن وقر في أذهان الكثيرين أن مقوط باقي المؤسسات والنقابات ليس أكثر من مسألة وقت . وأن تغييراً واضحاً قد طرأ على أسلوب هذا التيار ، يتمثل في قاعدة محددة هي : إذا لم نستطع إسقاط هذه المؤسسات ، فلنحاول السيطرة عليها من الداخل ، وبأساليبها . والحق أنهم حاولوا ، ونجحوا .

سابعاً : اخترق الإعلام . ودون أية مبالغة يمكن القول بأن الإعلام قد تم إختراقه خلال الثمانينات لصالح التيار السياسي

الديني. بحيث أصبح يُدافع عنه ، ويبرر أخطاءه ، ويحقق أهدافه
تكتيكياً وأستراتيجياً . وقد تم ذلك في ظل غياب شبه كامل للور
الدولة وهيمنتها ، وتحديد لها لخط إعلامي واضح ، وتقاعسها عن
محاسبة الخارجين عليه .

والأمثلة لا حصر لها . وإن كان واضحاً وأقربها إلى الذهن ، تلك
الحملة في (أخبار اليوم) ، وفي (الأهرام) ، وفي (مايو) ، في أعقاب
محاولة اغتيال أبو باشا ، لنفي التهمة عن الجماعات الإسلامية .
ووصل الأمر إلى التأكيد على أن أعداء التيار السياسي الإسلامي هم
أصحاب المصلحة . وأيضاً فإن هناك نغمة سائدة للدفاع عن شركات
توظيف الأموال ، ولتحذير الدولة من التدخل . وقد أفردت الأهرام
صفحة أسبوعية للكاتب فهمي هويدي ، يُقدم ما يتصور المسؤولون
أنه الأسلام المستتير . بينما لو تم إستبعاد بعض الفقرات التي يُهاجم
فيها التطرف أحياناً ، لأتضح أنه يسعى إلى نفس ما تسعى إليه
التيارات السياسية الإسلامية ، وهو إقامة للدولة الدينية . ولعل
لوضح مثال على ذلك مقاله الشهير (الشريعة والسيادة المنقوصة) ،
والذي ذكر فيه أننا لم نزل إستقللنا بعد ، لأننا مازلنا (على حد قوله)
نُطبق شريعة مستوردة . إضافة إلى مقالاته التي هاجم فيها من
دافعوا في إحدى الندوات عن مننية الدولة (ومنهم على سبيل المثال
د. وحيد رافت ود. فولاذ زكريا) ، بوصفه لهم بأنهم (تنظيم للجهاد
العلماني) . وأنه أخطر من تنظيم الجهاد الإسلامي ، لأن أعضاء
التنظيم الأخير شبان حسنو النوايا (١) . ورغم هجومه الظاهري

على كتاب (نقد الجاهلية المعاصرة) للأستاذ عبد الجواد ياسين ، إلا أن أفراد ثلاث صفحات على مدى ثلاثة أسابيع للنشر عن الكتاب ، كان سبباً إلى دفع الكتاب والمؤلف إلى دائرة الضوء . وكان ملفتاً للنظر نشر صورة غلاف الكتاب ضمن المقال .

وإذا استطرفنا في الأمثلة ، يمكننا أن نذكر اليوميات الأسبوعية للأستاذ أحمد زين ، التي يفردنا للنقل عن أحد كبار الدعاة . والأستاذ أحمد بهجت وصندوقه اليومي ، الذي دافع فيه عن (الشورت الإسلامي) بالنسبة للاعب الكرة . وعن الشيخ (الجليل) عبد الحميد كشك حين تردد أنه سوف يُرشح نفسه . والذي ادعى فيه سماع رواد الفضاء الأمريكيين على سطح القمر لصوت الأذان ، وهو ما ثبت أنه ليس صحيحاً . وأخيراً فإن أوضح وأشهر ما نشره ، ما عنوانه باسم (الشهداء) صبيحة إعدام خالد الأسلامبولي ومجموعته . والإشارة واضحة ، ودلالاتها أكثر وضوحاً .

أما الصفحات الدينية في الصحف ، رغم ما هو واضح من الرقابة عليها ، إلا أنه كثيراً ما تتسرب خلالها كتابات واضحة القصد محددة الاتجاه . ولعل أوضح مثال عليها تلك الصفحة الكاملة التي نُشرت في الأخبار تحت عنوان (في نكزي الإمام الشهيد حسن البنا) ، خلال المعركة الانتخابية الأخيرة . والصفحة بأكملها تمثل دعاية ، يصعب القول بأنها مجانية ، لصالح التحالف . والأكثر وضوحاً من ذلك ما نشر خلال الشهور الثلاثة (يناير وفبراير ومارس من عام

١٩٨٤) وذلك قبيل مناقشة قوانين الشريعة في مجلس الشعب في مايو ١٩٨٤ ، والذي شكل حملة دعائية هائلة لصالح التطبيق . حيث أثرت مجموعة من القضايا ، تم طرحها ضمن إطار عام هو الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها مخرجاً . وقد سبق عرضها في كتب سابقة ^(١) . ويمكن أن نُضيف إلى ما سبق الحملتين اللتين قادهما صلاح منتصر في عموده اليومي بالأهرام : الأولى لتأييد النميري في إعدامه للشيخ محمود طه بتطبيق حد الردة عليه في السودان . والثانية للدعوة إلى عودة المرأة للمنزل . وقد استغرقت هاتين الحملتين أياماً متتالية ، وتركيزاً على تأكيد الجانب السلبي في الرأي .

أما التلفزيون فقد أذاع في إحدى حلقات ندوة الرأي ، رايًا للشيخ محمد الغزالي نصه (أن من يدعو إلى العلمانية مرتد ، يستوجب أن يُطبق عليه حد الردة) . وتسجيل الفيديو لهذا الحديث موجود . كما أن الحوار دائماً يمكن أن يُسمى حواراً دينياً ، لا يختلف فيه طرفا الحوار حول أن المرجع والحكم والفيصل هما القرآن والسنة ، وليس الدستور والقانون . وفي هذا ما فيه من خلط بين الخاص والعام في الأمور الدينية . ويمكن أن نُضيف إلى ذلك زيادة مساحة البرامج الدينية باستمرار ، بشكل غير مألوف وغير مسبوق . وقطع الإرسال لإذاعة الأذان كاملاً . ثم أضيف إلى ذلك في الثمانينات إذاعة حديث

(١) راجع (حوار حول العلمانية) و (الإرهاب) للمؤلف .

نبوي . وحالياً يتم بحث إضافة تفسير للحديث ^(١) . وقد تم مؤخراً وضع برنامج جديدة ضمن خريطة التليفزيون من نوع (الطب النبوي) . الأمر الذي يُمثل في النهاية إتجاهاً مستمراً لتزايد مساحة الإعلام الديني ، وتحول الإعلام القومي أو الوطني إلى إعلام إسلامي . وهو ما يُشكل خطراً على مدنّية الدولة من ناحية ، وعلى الوحدة الوطنية من ناحية أخرى . وعدا أربع مجلات ، هي المصور وآخر ساعة وروز اليوسف وصباح الخير ، فإن المد الديني يتزايد بصورة تصعب ملاحقتها أو حصرها . كما أن الإعلام الوطني أو القومي يتراجع باستمرار في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية .

كيف حدث تراجع الثمانينات ؟

إن الأجابة واضحة إذا ربطنا بين هذا التراجع وبين تنامي التيار الاقتصادي الإسلامي ، وإذا أشرنا إلى الحملات الأعلانية الهائلة لهذا التيار ، والتي تُمثل مورداً أساسياً للصحف ، وإلى عمولات هذه الإعلانات التي تذهب إلى جيوب كبار الصحفيين ، وإلى إستقطاب

(١) الاعتراض هنا على التزايد ، وليس على الأذان ذاته . وفي تقدير الكاتب إن ما كان متبعاً من الإشارة إلى موعد الأذان قبل البرامج ، هو الأكثر قبولاً . لكثرة ما تتناقض إذاعة الأذان الكامل وما يتلوّه . ولا ضرورة له ، مع كثير من محتويات البرامج أو الأفلام أو المسلسلات . الأمر الذي لا يحفظ للأذان جلاله ووقاره .

هؤلاء الكبار للعمل كمستشارين إعلاميين لشركات توظيف الأموال، وإلى التعاقد الذي تم بين شركة الريان من جانب وبين مؤسسة الأهرام ثم مؤسسة أخبار اليوم من جانب آخر ، لطباعة الكتب الإسلامية . وقد بلغ حجم هذا التعاقد ١٥ مليون جنيه و ١٠ مليون جنيه على الترتيب . والملاحظ أن هذه المبالغ تثير أكثر من علامة إستفهام ، خاصة وأنها تغطي تكلفة إنشاء عشر مطابع وليس مطبعة واحدة ، ولعل أوضح مثال لمحاولة تسلل التيار الاقتصادي داخل الجهاز الإعلامي الرسمي ، تلك القرض الحسن الذي كاد أن يمرر لصالح صغار الصحفيين ، والذي كان مقدراً له مليون جنيه مصري .

إن الصورة تبدو شديدة الوضوح . فقد نجح التيار السياسي الديني في تحجيم وترويض أخطر أجهزة الدولة الدفاعية ، وأخطر أجهزتها الهجومية أيضاً . ليس بجهاز إعلامي مناوي ، فقد كان هذا وما يزال مستحيلاً . وإنما بالسيطرة عليه من داخله ، وباستخدام أخطر الأسلحة ، وهو سلاح المال . وبهذا أصبح أخطر أسلحة النظام الحالي ^(١) ، موجهاً ومصوباً بنقطة شديدة ، إلى صدر النظام الحالي نفسه .

(١) مصطلح (النظام الحالي) أو (نظام الحكم) الوارد في هذا الفصل ، لا يقصد به حكومة الحزب الوطني . وإنما يقصد به مفهوم أوسع ، وهو النظام المدني للحكم .

موجز ما سبق

فشلت السياسة الحكومية في معالجة التطرف السياسي الديني في فترة الثمانينات ، وأدت أخطاء المعالجة إلى تنامي التيار بصورة درامية تمثلت في ..

١- النمو الدرامي للتيار الاقتصادي الإسلامي .

٢- تزايد وتنوع تيارات العنف .

٣- حصول الأخوان على الشرعية ، وزيادة أعدادهم في المجلس النيابي .

٤- تعاون التيارات السابقة والتنسيق بينها لأول مرة في الانتخابات الأخيرة .

٥- إضافة تيار جديد مُساند للتيارات السابقة ، هو التيار الديني الرسمي .

٦- تزايد معدلات اختراقهم للمؤسسات وال نقابات القائمة ، وسيطرتهم على بعض معقلها .

٧- اختراق الإعلام .

خطورة ما سبق

تتمثل الخطورة في جانبين ..

الجانب الأول : ما ذكرناه من تشكيلهم لما يُمكن تسميته بالدولة الموازية داخل الدولة الأم. وهي دولة تتكامل عناصرها (الاقتصاد ، القوة المسلحة ، الفكر ، الإعلام ، المؤسسات والنقابات) . وتبذل جهداً أقل من المتوقع ، حيث تستخدم وسائل وأدوات الدولة الأم من خلال اختراق ما هو قائم ، باستخدام الأساليب المتاحة ، والسيطرة عليه من داخله . كما أنها تتمتع بوضع أفضل من وضع الدولة الأم ، حيث لا تتحمل تبعات الهجوم والنقد والمساءلة ، التي تتعرض لها الدولة المسئولة . بل وتستفيد من ذلك كله وتوظفه لصالحها .

الجانب الثاني : أن هذا التنامي الهائل قد تم (وهذه هي المفارقة) في ظل الإعلان الدائم عن تصدي الدولة لهذه التيارات ، وتحت شعارات ورياءات مواجهة التطرف السياسي الديني ، والتأكيد على أن شرعية النظام مستمدة من الدستور والقانون . وفي أعقاب حادث اغتيال الرئيس السادات ، حيث كان متوقعاً أن يكون خط للدولة

حاسماً في مواجهة هذا الخطر (ولا يمكن إدعاء أن أحداً لم يتنبه)
لأن جميع التحقيقات الصحفية أو التلفزيونية التي كُتبت أو
عرضت في الخارج ، كانت تُجمع على خطورة الوضع ، وتُحذر
من تنامي هذا التيار ، إضافة إلى بعض الكتابات في الداخل .

وإن ينجح تيار ما في التنامي في ظل الغفلة ، فإن ذلك يُعتبر
نجاحاً مبرراً . أما أن ينجح ويتنامى في ظل التنبيه ، وصيحات
التحذير ، وإعلان المواجهة ، فإن النجاح هنا يُعتبر نجاحاً مُضاعفاً ،
بقدر ما هو فشل مُضاعف للطرف النقيض .

هل يمكن الوصول إلى حل وسط أو مصالحة ؟

لعل أن نتطرق إلى عرض أسباب فشل الحكومة في المرحلة المصالحة ، فإن هناك قضية منطقية تجدر مناقشتها ..

إذا كان هذا التيار قادراً على النجاح بهذه الصورة ، وفي ظل هذه المعوقات ، فإن الحسابات السياسية تدفع إلى تساؤل له ما يبرره ، وهو : ألا يمكن توظيف هذا التيار لصالح النظام القائم ؟ . وبمعنى أحر ، ألا يمكن تحقيق نوع من توافق المصالح ، للوصول إلى حل مرضي ، يُحقق لهذا التيار بعض مطالبه ، ويحقق للنظام الحاكم مطلبه الأساسي ، وهو الاستقرار أو مزيد من الاستقرار ؟ .

إن مثل هذه التساؤلات لا تحتل الأجابة إلا بالنفي ، للأسباب التالية ..

أولاً : إن القضية تتعدى مستوى الخلاف إلى مستوى التناقض الرئيسي ، بين النظام القائم والتيار السياسي الديني . فالرئاسة في النظام يُقابلها الخلافة في فكر التيار . والشرعية المستمدة من الدستور والقانون في النظام ، يقابلها الشريعة المستمدة من القرآن

والسنة في فكر التيار . والدولة المدنية التي يُمثلها النظام ، تقابلها دولة دينية في فكر التيار . والتيار في النهاية لا يطرح نفسه كقيادة بديلة لنظام قائم ، وإنما كنظام بديل .

ثانياً : في حدود ما هو مُعلن من سياسات التيار ، فإن هناك خلافاً جذرياً حول القضايا الأساسية . فالأسلوب السلمي في حل الصراع العربي الإسرائيلي مرفوض جملة وتفصيلاً لدى التيار . والمعاهدات التي تم إبرامها ليس لها مشروعية من وجهة نظره . والصراع ليس سياسياً أو حتى عسكرياً ، بل هو صراع ديني . وهو ليس مؤقتاً ، بل هو مستمر (حتى ظهور المهدي ، حين ينطق كلُّ حجر بلسان عربي مبين : ورائي يهودي فأقتلوه) .

وفي مجال الاقتصاد ، فإن نظام البنوك الحالي مرفوض أساساً . والتوازن بين القطاع العام والخاص محسوم لصالح الأخير ، ومن خلال تصورات إسلامية ولو شكلية . وإربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي غير مقبول . والاتفاقيات الاقتصادية سواء للاقتراض أو للسداد ، ليس لها أي نصيب من الشرعية .

وفي مجال العمل السياسي الداخلي ، فإن الديمقراطية الحالية مرفوضة لأسباب متعددة أوردتها أدبيات التيار . والتعددية الحزبية غير مقبولة ، إلا في حدود كونها وسيلة للوصول إلى الحكم ، لتمكين حزب الله منه ، ورفض الأحزاب الأخرى جميعاً ، حيث تمثل في النهاية تنويعات لحزب واحد هو حزب الشيطان . والقدر المتاح من

هرية الفكر أو العقائد مرفوض . وتوقيع مصر على ميثاق حقوق
الإنسان غير مقبول ، من منطلق (حقوق الإسلام) . والقدر المتبقين
من الحضارة ، والمتمثل في مشاركة المرأة للرجل في العمل ، وفي
تدريس مناهج العلم الحديث ، كلها لا تحتمل قبولاً أو مناقشة .
والقدر المُتحقق من الوحدة الوطنية ، والمتمثل في المساواة بين
المواطنين على أساس حق المواطنة ، تجاوز للشرائع السماوية التي
لُزم الأقباط بالجزية ، وتمنع عنهم مناصب الولاية أو حق الشهادة .

ثالثاً : إن النظام الحالي يستند إلى الوطنية المصرية كمبرر
أساسي لوجوده ، ويعتمد قدرأ من التوجيه القومي كمطلق
لممارساته . وكل من الأساسين (الوطنية والقومية) مرفوض ابتداءً
من التيار . حيث يستبدلها تلقائياً بفكرة عالمية الإسلام ، ويعتبرهما
إرثاً إمبريالياً في أحسن التقديرات .

كيف يمكن تقييم الوضع الحالي كنقطة بدء ؟

إن الوضع الحالي ، بإختصار شديد ، يتمثل في معادلة طرفاها
على النحو التالي ..

الطرف الأول : نظام قائم وشرعي ، يمتلك كل أسباب القوة . لكنه
لا يستعملها ، ولا يجيد إستخدامها . ويفتقد الخط العام الواضح
والهدف المحدد . وحتى لو أمثلكه أحياناً ، فإنه لا يُجيد توظيف أدواته
لخدمة هذا الهدف .

الطرف الثاني : تيار غير شرعي . خطه واضح ، وأهدافه محددة ،
ووسائله متنوعة . يتجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع الطرف
الأول . ويتعلم من أخطائه باستمرار ، ويتسلل تدريجياً إلى أدوات
الطرف الأول ، ويوظفها لصالحه . تعلم من فشله في محاولات قلب
نظام الحكم بالقوة ، فاعتمد أسلوب تغيير شكل نظام الحكم من خلال
التسلل وفرض الأمر الواقع . وهو يضيف إلى أسلوبه هذا عنصرين ،
حتى يتساوى طرفا المعادلة : أولهما عنصر الزمن الذي يُبشر بمزيد
من التنامي ، واحتمال للتأثير على أجهزة الجيش والأمن . وثانيهما
عنصر ضعف هيبة الدولة ، وتردها ، وأخطائها في المواجهة .

ويبقى سؤال هام

وهو التساؤل عن موقع القوات المسلحة من هذا التحليل . خاصة
لأنها الورقة الأخيرة في يد النظام ، ولو على المستوى الاستراتيجي .
والحقيقة أنه سؤال معقد وصعب لأسباب عديدة . منها أنه يصعب أو
يستحيل وضع خط فاصل بين التدين والتطرف . وثانيها أن تسييس
الجيش في مجمله مرفوض ، لكونه حافلاً بالمخاطر . ومحاولة
توجيهه ضد التطرف فكرياً ومعنوياً ، يفتح باباً لحوار يُحتمل معه أن
يؤدي إلى نتائج عكسية . والمؤكد أن انتماء بعض أفراد للقوات
المسلحة إلى التيار السياسي الديني ، لا يمكن أن يتم بصورة علنية .
وبالتالي فإن رصد أو تحديده أمر صعب . وفي المقابل ، فإن تسلل

تنظيم الجهاد إلى أفراد في القوات المسلحة (والذي أُنضح في هوانث ١٩٨١) كان إشارة خطيرة إلى إمكانية التسلسل وخطره الجسم في ذات الوقت . بيد أن هناك ثلاث ملاحظات يجب أن تولي لدرأ كبيراً من العناية وهي ..

أولاً : تمثل القوات المسلحة قطاعاً مُمثلاً للمجتمع المصري . وراثتها التاريخي يوضح أنه من الصعب دفعها للتحرك ضد مصالح لو أهداف القواعد الشعبية العريضة . ومن هنا فإنه من المقبول نظرياً أن نتوقع تناسباً طردياً بين تنامي التيار السياسي الديني خارج القوات المسلحة ، وبين تناميها داخلها . ونظرياً أيضاً ، فإن العكس صحيح تماماً . بمعنى أن تحجيم هذه التيارات داخل القواعد الشعبية ، يستتبع تلقائياً تحجيم هذا التيار داخل القوات المسلحة . ومن هنا فإن التدخل إلى القضاء على هذا التيار وتحجيمه داخل القوات المسلحة ، يكون بالعمل السياسي خارجها . وفي نفس الوقت ، فإن التراخي في أداء هذا الواجب ، إستناداً إلى إمكانية دفع القوات المسلحة للتدخل ، إذا تازم الموقف وصعب على أجهزة الأمن الداخلية أن تواجهه ، أو استحالة عليها ذلك - منهج خطير في التفكير . لأنه من المشكوك فيه في هذه الحالة التنبؤ بسلوك هذه القوات لو بفعالياتها في التصرف . وتاريخياً يمكن الاستدلال بواقعتين : أولاهما تنامي تيار الأخوان المسلمين داخل الجيش قبل ١٩٥٢ ، كإعكاس لتنامي شعبياً ، إلى الدرجة التي أنت لإنضمام كثير من الضباط الأحرار إليه . وثانيهما

تفكير بعض قيادات الضباط الأحرار في أستغلال نزول القوات المسلحة إلى الشارع بعد حريق القاهرة في القيام بالثورة. وهو تفكير كان له من الأسباب وعوامل الإمكان ما يبرره .

ثانياً : إن خلافاً واضحاً قد طرأ على أساليب التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، حيث تم صبغ هذا التوجيه بصبغة دينية ، ربما كانت مفهومة أو مبررة . لكن غير المبرر هو أستمرارها والتوسع فيها حتى الآن . وباليقين ، فإن هناك مساحة واسعة للتوجيه الوطني والتاريخي وغيره من المجالات الرحبة والأساسية . وليس مفهوماً أن تُصدر القوات المسلحة مجلة دينية هي "المجاهد" حتى ولو تم توجيهها لصالح النظام ، لأنه سلاح في النهاية ذو حدين . ومن الضروري إعادة دراسة وتقييم تجربة التوجيه المعنوي في ظل أي أسلوب جديد للمعالجة .

ثالثاً : إن هناك مؤشراً يصعب تجاهله ، وهو أنتشار ظاهرة الحجاب داخل أسر أفراد القوات المسلحة . وهو أمر ملحوظ في نوادي هذه القوات . والحجاب في حد ذاته لا يُمثل خطراً ، لكن الخطر أن يكون مؤشراً لحجاب العقل ، وللإنسياق إلى للسلفية التي تقود أحياناً إلى مواجهة مع الشرعية . وليس مقصوداً بالطبع للتصدي لمثل هذه الظاهرة ، فهو أمر غير وارد . لكننا نوردها لمجرد رصد ظاهرة قد تكون لها دلالة .

مدخل إلى الحل

تحليل أخطاء أساليب المعالجة الحالية

الخطأ الأول : أن التجاوز عن أعمال نصوص القوانين قد أدى إلى تراخي الدولة في تطبيق القوانين ، ثم ضياع هيبة القوانين والدولة معاً . وقد تم ذلك في إطار ما سُمي بالمواءمات السياسية ..
أمثلة ^(١) ..

١- ممارسة الأخوان المسلمين لنشاطهم السياسي والحزبي من هلال مؤسساتهم الحزبية ، تمثل أوضح مثال على المخالفات الجهرية للقوانين . في الوقت الذي تحتل فيه الصفحات الأولى أنباء القبض على جماعة من تسعة أفراد ، بتهمة أنهم ينكرون السنة النبوية التي لا تتفق مع القرآن الكريم (الأهرام ٣٠ / ١١ / ١٩٨٧) .

٢- بناء المساجد على الأراضي المغتصبة من الدولة وفي وسط

(١) ياسف للكاتب لتكرار بعض الأمثلة بإختصار شديد لضرورتها في السياق وإكتمال الدراسة .

الحدائق العامة ، وأحيانا داخل ترع الري (أمثلة : مسجد النور ،
والمسجد المواجه لمستشفى دار الشفاء) دون أن يجرؤ مسئول على
المنع أو الإزالة أو حتى معاقبة المرتكبين .

٣- إستخدام مكبرات الصوت الخارجية في المساجد . ورغم أن
القانون يمنع هذه المكبرات أصلا ، إلا أن الدولة تحاول الوصول
إلى حل وسط بعدم إذاعة التواشيح والأقتصار على الآذان (٢) .

٤- إستخدام الطلاب للعنف ضد زملائهم وأسائنتهم لفرض
أرائهم وأساليبهم ، لا تطبق عليه القوانين العادية التي لم تسنئ
الجامعة، ولم تعتبرها مناطق حراما، تُحل فيها المخالفات والأحداث
بالتفاهم ما بين مدير الجامعة وأمير الجماعة (٢) .

٥- اليمين الذي يُقسم عليه أعضاء مجلس الشعب لا ينبغي
الأضافة إليه أو الحذف منه ، وإلا يبطل القسم . وقد رفض كثير من
نواب الأخوان أن يقسموا عليه دون إضافة . وسمحت لهم رئاسة
المجلس بذلك . وهو باطل . واستمروا في عضويتهم حتى الآن .
وهي ترتيبا على ما سبق باطلة ، ومخالفة للقوانين . وأعلن بعضهم
في مواجهة وزير الداخلية أنهم ينادون بالخلافة . وكان من الواجب
ليقاف النقاش ، وإستجلاء الأمر ، والتثبت من أسماء من أعلنوا هذه
الرغبة . وفي حالة إصرارهم عليها، تُسقط عضويتهم . لأنهم حنثوا
باليمين الذي أقسموه ، والذي يتضمن احترام النظام الجمهوري

والمحافظة عليه ، واحترام الدستور ونصوصه .

٦- تعطيل الأعمال في الوزارات والمصالح الحكومية لأكثر من ساعة لقضاء الصلاة جماعة ، مع تعطيل العمل وتخصيص صالات المباني لأداء الصلاة ، رغم وجود أماكن مخصصة لذلك . كل هذا مخالف للقانون . وبالطبع فإن أداء الصلاة واجب ، وأداء العمل واجب هو الآخر . وليس هناك تعارض ، والحل المناسب هو التخيير بين أداء الصلاة بصورة فردية ، أو إعطاء ساعة راحة تعوض في نهاية ساعات العمل . وفي حالة المخالفة يطبق القانون .

٧- تجاهل بعض القضاة للقانون القائم ، والحكم بما يخالفه ، وإدعاء الحكم بالشرعية ، والرفض للقانون الذي يُسمونه بالقانون الوضعي . الأمر الذي يُمثل حثاً في اليمين . وبالتالي فقدنا لشرط أساسي لتولية القضاء . والذي يحدث الآن أن كثيراً من الأحكام تصدر بهذه الصورة دون عقاب . وأوضح الأمثلة هو القاضي الذي أصدر كتاباً به عشرات الأحكام بهذه الصورة ، على الرغم من أنه مازال قاضياً .

إن كل مثال سابق (وغير هذه الأمثلة كثير) يُمثل مخالفة صارخة للقانون ، إذا نُكر وحده . وهو يُمثل - إذا وضع بجانب غيره من المخالفات - ظاهرة عامة . تؤثر في المناخ السياسي والفكري العام بصورة سلبية . ويترك إبطاءاً بتراجع سلطة الدولة ، وسقوط هيبتها ، وعجزاً عن تطبيق القوانين .

الخطأ الثاني : الدولة هي خط الدفاع الأول . والمفروض أن الدولة بأجهزتها الأمنية ، هي خط الدفاع الأخير ، عندما تُستنفد خطوط الدفاع الأخرى ، التي يجب أن تكون قوية ومتعددة ، وأن تساندها الدولة بصورة تامة وإن كانت غير مباشرة . لكن ما يحدث عكس ذلك تماماً ، حيث تتحمل أجهزة الدولة عبء مواجهة الفكر . وحيث تتصدى الدولة بأعلى مؤسساتها في الأزمات . وخطورة هذا الأسلوب أنه يُمثل مقامرة برصيد هيبة الحكم ، كما أنه يُضخم كثيراً من حجم أساليب التيار السياسي الديني ، ومدى تأثيرها .

أمثلة ..

- دور النشر المتعددة التي تخدم التيار ..

لين في مقابلها دور للنشر المقابلة أو المواجهة ؟. وإذا كانت موجودة، فإن إمكانياتها شديدة المحدودية. وتقوية هذه الدور، وإنشاء دور جديدة تتبنى هذا الخط الفكري ، يُمثل أحد الخطوط الدفاعية .

- انتخابات إتحادات الطلاب التي يكتسحها التيار السياسي الإسلامي ..

لين تشكيلات الحزب الوطني ، ومسئوليات أمناء شبابه أمام هذه الظاهرة ؟. ونفس الموقف في انتخابات النقابات . الأمر الذي يقتضي وضع مقاييس حاسمة للأداء ، والثواب والعقاب ، والتصعيد الحزبي . مع عدم تشتيت الجهود في مواجهة تيارات سياسية أخرى، بل التنسيق معها إن أمكن . والاتحادات والنقابات في وضعها الجديد

نمثل خطأ دفاعياً أمامياً .

- في مواجهة الصحف والمجلات التي تُساند التيار ، سواء كانت تتبّعه بصورة مباشرة أو كانت حزبية : لماذا لا يُسمح بصحف مستقلة ذات إتجاه واضح للمواجهة والتصدي ..

إن وجود مثل هذه الصحف يُمثل خطأ دفاعياً . كما أنه ينقل دور الدولة وأجهزتها من مستوى طرف المواجهة ، إلى مستوى المرء .

- الجمعيات الفكرية والثقافية ، مثل جمعية تضامن المرأة العربية ، وجمعيات حقوق الإنسان : لماذا لا تُشجع بدلاً من مضايقة بعضها ؟. ولماذا لا يُشجع إنشاء جمعيات جديدة لحرية الفكر ، وحرية الاعتقاد ، والوحدة الوطنية ، والنشاط النسائي ، وغيرها ؟. ولماذا لا تُدعم هذه الجمعيات لإصدار نشرات وكتب ومجلات غير دورية أو دورية ، بحيث تُمثل هذه الأنشطة خطوطاً دفاعية ، ومحاولة لتشتيت جهود التيار وشغله في معارك جانبية ؟.

- الأحزاب العقلانية ذات الخط الواضح في المواجهة ، لماذا لا يُسمح بإنشائها مع قبول الاختلافات المحدودة في الفكر ؟. ألا توفر هذه الأحزاب وصحفيها ونشاطها خطأ دفاعياً يُوفر جزءاً كبيراً من مجهود الدولة المبعثر في المواجهة ؟.

- الإعلام المقروء أو المرئي أو المسموع ، لماذا لا يفتح أبوابه

للتيارات العقلانية ، وللحوار حول القضايا الحساسة المثارة ٢٠٩. إن طرح هذه التيارات إعلامياً ، والتركيز عليها ، يُمثل خطأ دفاعياً جديداً ومطلوباً في مواجهة النجوم الإعلامية التي تخدم التيار ، والتي أفرزتها السياسات الإعلامية الحالية .

وما سبق مجرد أمثلة ..

الخطأ الثالث : تبني سياسة الاحتواء والأحتماء ، بديلاً عن سياسة التصدي والمواجهة ..

تلجأ الدولة عادة إلى أسلوب أحتواء التيار السياسي الديني ، وهو أسلوب خاطيء تماماً ، لأنه يؤدي عادة إلى نتيجة عكسية وهو أحتواء التيار لمؤسسات الدولة .

وبالإضافة إلى منطق الأحتواء ، فإن الدولة تتبع أيضاً ما يسمى بأسلوب الأحتماء . حيث تحتمي في مواجهة هذا التيار بالتأكيد على أنها حامية حمى الإسلام الصحيح ، والمدافعة المخلصة عن العقيدة السليمة الخالصة ، والساعية إلى تطبيق ما يدعو إليه التيار ، لكن بالترجيح . وهي بهذا الأسلوب تتنافس على ساحة للتيار وفي ملعبه . وبقينا فإنها للخاسرة دائماً ، ليس في النهاية فقط ، بل وفي البداية أيضاً .

ولعل تجربة السنوات الخمس السابقة ، وما أسفرت عنه في ظل السياسة السابقة الذكر ، كافية لكي تدفع الدولة إلى إتباع أسلوب جديد

بديل ، هو أسلوب المواجهة . وللمواجهة درجات . وهي لا تعني العنف دائماً . وهي تشمل العديد من الاختيارات . فهناك المواجهة المباشرة ، وهناك المواجهة غير المباشرة . والأخيرة أيضاً تشمل بدائل مختلفة . فهناك المواجهة بخطوط دفاعية متعددة ، وهناك المواجهة بالتشويه الإعلامي ، من خلال السلوكيات المؤسفة لأعضاء الجماعات الإرهابية وما أكثرها . وهناك المواجهة بالصمت الإعلامي . وهناك المواجهة بتطبيق القوانين القائمة . وهناك المواجهة بتعديل القوانين القائمة . إلى غير ذلك من الاختيارات .

بيد أنه في كل الأحوال ، يلزم توافر حد أدنى ضروري في التناسق والتنسيق بين كافة الأجهزة . بحيث تخدم توجهها سياسياً واضحاً ومحدداً ، لا يُسمح بتخطيه لو تجاوزه أو الخروج عليه بصورة عكسية . كما يلزمها أيضاً مرونة في المعالجة ، بحيث يتم دائماً إتباع أسلوب الفرز والتجنب . ونقصده به الفرز الدائم للتيارات السياسية عن التيارات الاقتصادية ، عن تيارات العنف . بحيث يتم التعامل مع كل فريق بأسلوب المواجهة الملائم (المصالح وتقديم البديل مع الاقتصادي ، والفكر وتقييد النشاط غير الشرعي والرد الملهي مع السياسي ، والعنف والقانون في مواجهة العنف الخارج على القانون) .

الخطأ الرابع : افتقاد التنسيق والترابط بين أجهزة مؤسسة الحكم .
هذه ظاهرة عامة ، في أغلب المجالات للأسف الشديد . وهي السبب
الأساسي في إضعاف هيبة الدولة ، وإفشال سياساتها . وأدق وصف
لها هو أن الدولة تتصرف مثل المريض بالشلل الرعاش (مرض
باركنسون) ، والذي لا يستطيع التحكم في أطرافه (أي في مؤسسات
الدولة المتعددة) . وكمثال على ذلك ، فإن وزير الداخلية يتبع سياسة
معينة ، لا تجد في الغالب من يدافع عنها في الصحف القومية التابعة
للدولة . ويبدو وكأن وزير الداخلية في دولة ، والإعلام الرسمي في
دولة أخرى . وطبيعي أن تهاجمه بعض صحف المعارضة بعنف ،
ليس هجوماً على شخصه بقدر ما هو هجوم على سياسة الدولة التي
يمثلها . وهنا لا تتبري الصحف القومية والإعلام القومي للدفاع عنه .
ويصبح موقفه صعباً ، لأنه في النهاية فرد أمام صحف ومؤسسات
حزبية . والنتيجة أن يُصبح مكروهاً من الشعب ، وأن يكون جزاؤه
(الحرق إعلامياً) . بسبب مساندته لسياسة الدولة وتحقيقه لأهدافها .
وتتوالى التنداعات ، التي تبدأ بكرامية شخصية الوزير ، ثم كراهية
السياسة التي يمثلها . ثم الدرس الذي يستوعبه من يأتي بعده ، بحيث
يسعى لأن يكون أقرب بقدر ما يمكنه للمعارضة . وأبعد بقدر ما
يمكنه عن سياسة الحزب الذي يُمثله . والنتيجة النهائية هي فشل
النظام ، ونجاح مزيدات بعض فصائل المعارضة .

ونفس المثال السابق ينطبق على رئيس مجلس الشعب الحالي ،
ليس دائما لخطأ منه ، وإنما في كثير من الأحيان لأخطاء في التنسيق
والتكامل بين الأجهزة .

مثال آخر : الدولة تواجه مازق شركات توظيف الأموال
الإسلامية والبنوك الإسلامية . وجوهر المازق أن هذه الدعاوي
تضرب في الصميم حجم المدخرات في البنوك القومية . وهي
المدخرات التي تمول استثمارات الدولة في القطاع العام وأستيرادها
للأحتياجات الأساسية . وبدلاً من أن تتبع الدولة ما تفعله السعودية
من منع لنشاط البنوك الإسلامية ، وعلى رأسها بنك فيصل فيها .
ومن منع لتأسيس أو لنشاط شركات توظيف الأموال . رغم أنها
دولة دينية إسلامية . فإن بنوك دولتنا تزيد على هذا التيار ، وتفتتح
فروع المعاملات الإسلامية . وكأنها تعترف بعدم مشروعية أو
شرعية فروعها الأخرى . أو بأن أنشطة هذه الفروع الأخرى
ومعاملاتها غير إسلامية . وتتفاقم المشكلة حين تتولى صحف
القطاع العام الدفاع عن شركات توظيف الأموال ، على أيدي كبار
الكتاب فيها ، وتتجاهل الدولة تماماً ليس فقط هذه الكتابات ، بل وما
هو متيقن من خلال الأجهزة الأمنية ، من أن دوافع هذه الكتابات
ليست فوق مستوى الشبهات ، بل أنها محاطة بها من كل جانب .

والأمثلة على عدم التنسيق، والأرتباك، وللتعارض لا حصر لها.
ومنها ..

١- إعلان وزير الإعلام (صفوت الشريف) في الصفحة الأولى في الأهرام وتحت المانشيت الرئيسي (٢٣ نوفمبر ١٩٨٧) في ثورة حزبية ، أن المنطلق الأساسي لفكر الحزب الوطني ينطلق من الشريعة الإسلامية . وأيضاً مناداة كثير من أعضاء الحزب الوطني في مجلس الشعب بتطبيق الشريعة الإسلامية ، ودعوة شيخ الأزهر دائماً إلى ذلك . وكل هذا متناقض مع الخط العام لسياسة الدولة . وهو يُقَدِّد أجهزة أخرى على رأسها الأمن مصداقيتها أمام الجماهير ^(١) .

٢- ما حدث في مواجهة إشاعة رش الأقباط لنوع من الإسبراي على ملابس المحجبات، يترك صليباناً بعد الغسيل . وهو أمر مستحيل، لأن مثل هذا الإسبراي لم يُخترع بعد . حيث نشرت جريدة الأخبار وفي صفحتها الأولى صوراً مكبرة لنسيج بعض الأقمشة ، توضح أن البقع تنتشر رأسياً وأفقياً فيها وكأنها صلبان . والتفسير الذي قدمته الأخبار له علاقة بالبقع ، وليس له علاقة بالإسبراي . والعلاقة الوحيدة الوثيقة له لكذبة الإشاعة ، ووثق الأكنوبة ، وحقق عكس ما استهدفه بالنشر .

٣- عندما تُثير الجماعات الإسلامية بعض القلاقل في إحدى

(١) حتى لا يتصور القاريء خطأ أننا نعارض جود الإسلام أو تعاليمه ، نرجوه التفضل بالإطلاع على رأينا في شأن تطبيق الشريعة الإسلامية في كتابينا (قبل السقوط) و (الحقيقة الغائبة) .

محافظات الصعيد، تتباين ردود فعل الأجهزة . فالأمن يُواجه بحسم، والإعلام يفقد الخط الواضح في المواجهة ، والمحافظ يتراجع بأخذ قرارات من نوع إلغاء الخمور في المحافظة ، ورئيس الجامعة يتراجع بأن يتفاوض مع أمراء الجماعات ، ومدير الأوقاف بالمحافظة وأمين الحزب الوطني بها يدعوان إلى الإستجابة لدعوى المتطرفين بتطبيق الشريعة (حتى نسحب البساط من تحت أقدامهم). وهكذا . والأمثلة عديدة .

الخطأ الخامس : إتباع أسلوب الحملات الإعلامية بديلاً عن أسلوب الخط الإعلامي الثابت ..

وربما يكون رجال الإعلام الرسمي معزورين أحياناً في عدم التزامهم بخط إعلامي ثابت مُعاكس للتيار السياسي الديني ، نتيجة هم وجود هذا التوجيه من القيادات السياسية . فالملاحظ أن الإعلام ينطلق بكامله في حملة إعلامية ساخنة ، ذات نغمة عالية ، عندما يُواجه الدولة خطراً حقيقياً يهدد الأمن أو الاستقرار . ثم لا يلبث بعد ذلك أن يعود إلى خط سيره العادي . بل يحدث عادة أن تترد نغمة مُعاكسة عن التماس أذكار للمتطرفين أو الخارجيين على القانون . ولأننا المخطئون نتيجة سوء التوجيه، وتقصير الإعلام الديني، وعود رجال الدين عن القيام بواجبهم . وأمثلة هذا واضحة ومتكررة، سواء في أعقاب حوادث تنظيم الجهاد في عام ١٩٨١ ، أو في مواجهة مسيرة حافظ سلامة ، أو في مواجهة محاولات اغتيال أبو باشا

ومكرم ، أو النبوي في عام ١٩٨٧ .

وخطورة هذا الأسلوب أن الحملة الإعلامية المفاجئة والساخنة والعالية الصوت جداً ، تحدث كرد فعل لحادث ، وتبدو وكأنه لا علاقة لها بما يسبقها أو يتلوها من توجهات إعلامية . بل ربما كانت عكسية لهذه التوجهات ، الأمر الذي يكشفها أمام الرأي العام كمحاولة دفاعية من النظام عن شرعيته ، ومن السلطة عن هيبتها ، ومن الحكم عن وجوده . ويترتب على ذلك أن يبدو المشاركون فيها وكأنهم مدافعون عن السلطة ، وليس عن آراء يقتنعون بها . أو بمعنى أدق : وكأنهم عساكر النظام . وفي أحيان كثيرة تفقد هذه الحملات مصداقيتها ، حين يُشارك فيها كتاب لهم آراء عكسية سابقة . ويحدث دائماً أن تكون لهم آراء عكسية أو مناقضة ، في فترة لاحقة .

إن دعوتنا إلى استبدال أسلوب الحملات الإعلامية المفاجئة (وهو في تقديرنا أسلوب فاشل) ، بأسلوب الخط الإعلامي الثابت (وهو في تقديرنا أسلوب صحيح) إنما يستهدف التالي :

أ- تكوين خط دفاعي مستمر ، من خلال بث رسالة إعلامية مستمرة تستهدف ، إعلاء قيمة الدستور وشأن القانون وقيمة الحضارة ومزايا الدولة المدنية . وهي أيضاً تُتدين التطرف ، وأحادية الرأي ، واستخدام العنف ، والظواهر غير المستحبة ، مثل النقاب والشعور بالأسلامي الرياضي ، والجهل بحقائق التاريخ ، والعداء للوطنية أو القومية ، والدعوة للتفرقة بين أبناء الوطن الواحد ، وغير ذلك كثير .

ب- من المفضل أن يتم هذا التوجه الثابت بصورة غير مباشرة ، من خلال المسلسلات التليفزيونية ، ومن خلال أخبار الحوادث ، ومن خلال البرامج التاريخية . والأهم من ذلك أن توجد إعلامياً وبصورة دائمة ومكثفة ، الرموز التي تمثل هذا كله . ولا مانع من الحملات المخططة والمكثفة لتحقيق أهداف محددة ، وليس كرد فعل لأحداث جسيمة . والمثال الواضح على ذلك حملة الرئيس عبد الناصر لإلغاء القضاء الشرعي . وهو أمر كان يبدو مستحيلاً قبلها ، لكنه نجح باستخدام الإعلام . لقد كان مدخله إلى ذلك هو القضية المعروفة باسم قضية الشيخ الفيل والشيخ سيف^(١) . وقد تم توظيف هذه القضية إعلامياً بصورة ناجحة . وكان واضحاً أن اختيارها قد تم بنكاء شديد . لأنها تلقى مع الوجدان المصري الذي تستهويه الدعابة الجنسية . والنقط الكاريكاتير الخيط بما سُمي بحملة الشيخ مثلوف . وكان يسير أفي نهاية الحملة أن يتم إلغاء القضاء الشرعي ، بل وأن يكون ذلك مطلباً شعبياً . والملاحظ أيضاً أن تلك الحملة قد

(١) قضية الشيخ الفيل والشيخ سيف قضية مثبينة وثابتة في حق الشيخين بالتسجيلات (القانونية) والأحكام القضائية . حيث استغلا منصبيهما كقاضيين شرعيين في إغواء المتقاضيات ، بإقامة علاقات غير شرعية معهم . وبعض التسجيلات تمت في حجرات النوم ، وثبت فيها طول باع للشيخين في هذا الميدان . دون إعتبار لهيبة القضاء الذي يمثلونه أو لسلطة الضمير الديني الذي يرفعون شعاره . وقد أثارت القضية في حينها مخطأ شعبياً عاماً ، ترتب عليه دمج القضاء الشرعي في القضاء العام . والنموذج المذكور يُوضح أن الإعلام الصحيح والمؤثر ، هو الذي ينطلق من أرضية الحقائق والوقائع الثابتة ، وليس للتشويه من أجل التشويه .

تمت في فترة كان الخلاف فيها قد بدأ بالفعل بين الضباط الأحرار والإخوان . وكانت الصحافة والإذاعة تبث رسالة إعلامية خطها واضح . ومن هنا لم تتناقض الحملة مع التوجهات الإعلامية ، واعتبرها الرأي العام امتداداً واضحاً لها . وكان مهياً لقبولها . ولنفاقرن ذلك بما يُنشر أحياناً عن إمساك شبكة دعارة بها منقبات أو محجبات ، أو ضبط لصوص ملتحين ، أو محاولة هرب مجرم يلبس النقاب ، أو تتكرر أحد الزناة في ملابس المنقبات حتى يتمكن من مآربه . وكيف تمر هذه الأحداث دون تعليق ، ثم كيف تتم في المقابل مهاجمة النقاب بصورة مباشرة . الأمر الذي يستفز المشاعر .

ج- من الضروري أن لا يُفهم من هذا التصور ، أن المطلوب هو أن يُردد الإعلام رسالة مضمونها رفض التيار السياسي الديني باستمرار ، أو الهجوم على الجماعات المتطرفة باستمرار . فهذا له مردود عكسي . وهو إن تم بهذه الصورة ، يُضيف إليهم دعاية إعلامية مجانية ، وربما شعبية في ظل المشاكل الاقتصادية الحالية . وإنما المطلوب هو مواجهة منطلقات فكرهم بصورة مستمرة ، ومن خلال توجهات محددة ..

- هم لا يعترفون بالوطنية المصرية، وبالموت في سبيل الوطن، وبالوحدة الوطنية ..

وهنا لا مانع من برامج تاريخية ومسلسلات وندوات فكرية عن ثورة ١٩١٩ ومنطلقاتها ، ودفاع المصريين فيها عن قضايا الوطن ، وعناق الهلال للصليب ..

- هم يُنكرون أو يهربون من ذكر الحقائق الثابتة عن ممارساتهم للعنف والأرهاب ..

وهنا لا مانع من برامج عن تاريخنا المعاصر تعرض بالصورة والتسجيلات تاريخهم في الاغتيالات وممارساتهم الارهابية على مدى نصف القرن الماضي ، دون إضافة أو تزيد أو تعليق ..

- هم يجهلون التاريخ الاسلامي بعد الخلافة الراشدة ، وبصورونه على عكس الحقيقة ، بأنه تاريخ ورع تقوى وصلاح .
ببهما هو في أغلبه تاريخ مجون وإستبداد ولهو ..

ومن هنا فبجانب المسلسلات الدينية عن ظهور الأسلام ونشأته ، لماذا لا تكون هناك برامج ومسلسلات أخرى تعرض هذا الوجه من خلال حقائق التاريخ، حتى يتراجعوا عن الدعوة للخلافة مستغلين إخفاء الحقائق؟. ولماذا تُنصر برامجنا ومسلسلاتنا على إبراز هارون الرشيد ، وأبو العباس السفاح ، ويزيد ، والوليد ، وغيرهم ، على عكس ما كانوا عليه؟. ولمصلحة من إن لم يكن لصالح التيار وليس العكس؟.

- هم يُطالبون بعودة المرأة للمنزل ويهاجمون قاسم أمين ..

وفي المقابل لماذا لا نحتفل بذكرى الرجل قومياً كما كنا نفعل من قبل؟. ولماذا لا تُوضع برامج عن رائدات الحركة النسائية ، مثل

هدى شعراوي ، وسيزا نبراوي ، وأسما فهمي ، وغيرهن ؟.

- هم يهاجمون الحضارة الحديثة باستمرار ، ويصورون الحضارة الغربية على أنها حضارة الدعارة والشذوذ الجنسي والإيدز ..

وفي المقابل لا توجد برامج عن جنور الحضارة الإنسانية، وانتقالها من منطقة لأخرى ، وتزاكمها في جنور الحضارة الحديثة ومنجزات المدنية الحديثة ..

إن احترام حضارة العصر يُفقدكم سلاحاً ماضياً في أيديهم . ومن حق الأجيال المعاصرة أن تعرف كيف تطورت الحضارة من نيوتن حتى غزو الفضاء في برامج شديدة الجاذبية ..

وكيف تطور الفكر الإنساني منذ أرسطو حتى وصل إلى الديمقراطية وميثاق حقوق الإنسان ..

وكيف تطورت أسلحة الحرب من السيوف إلى حرب الكواكب ..

وكيف تطور الطب ، حتى تم القضاء على الكثير من الأوبئة التي كانت تحصد الملايين ..

- هم يصورون للشباب أن الدولة الدينية فردوس على الأرض ..

وفي المقابل لماذا لا تُعرض ملفات الحكم الإيراني والإعدامات دون إجراءات ، والتعذيب دون ضمانات على الرأي العام ؟.

ما سبق جزئيات ، لكن الأهم أن يكون ما سبق وغيره خطأ إعلامياً ثابتاً ومستمر ، دافئاً باستمرار . وأن لا يمر يوم دون رسالة إعلامية من هذا النوع ، ولو محدودة أو ضمنية . وبدون هذا التوجه الهاديء الثابت ، تخسر الدولة المدنية الكثير ، ويكسبون هم الكثير .

لما أن يصحو الأعلام فجأة بكل السخونة كرد فعل ، ثم يهبط بعدها إلى السكون المطبق أو الإعلام العكسي ، فالنتيجة هي الخسارة على طول الخط .

الخطأ السادس : غياب الحزب الوطني ..

لو صدر قرار بإلغاء الحزب الوطني لما تأثرت الحياة السياسية في مصر أدنى تأثر . فهو غائب عن المواجهة تماماً ، وهو مُعتمد على أن الحكومة تقوم بالواجب ، فتضع البرامج وتنفذ الخطط وتواجه المعارضة وتحاول إحتواء التطرف . والقول بأن الحزب الوطني هو الوريث للاتحاد الأسترلكي العربي قول تنقصه الدقة . لأنه على الأقل كان للأخير ، سواء اختلفنا أو اتفقنا معه ، خط فكري واضح ، ونظرية سياسية محددة ، وجهاز تنظيمي يحاول أن يُطور نفسه ولو بوسائل مختلف عليها ، مثل التنظيم الطليعي . ونتيجة لوجود هذين العاملين (منهج فكري واضح + حد أدنى من التنظيم) ، كان هناك تناسق في الأداء داخل المؤسسات . والتزام بحد أدنى من الفكر . وتحديد واضح للمحاذير الفكرية أو السياسية . على الرغم

من تسلل أصحاب المصالح ، وسيطرة الأنتهازيين على الكثير من
مواقعه ، وفقدانه للصلة الحميمة مع الوجدان الشعبي .

وللأسف الشديد ، فإنه يمكن القول بأن الحزب الوطني قد ورث
جميع أخطاء الاتحاد الأستراكي ، ولم يرث ميزة واحدة . وليس
حجة مقبولة أن يحتج البعض بأن التعددية الحزبية والمناخ
الديمقراطي يُمثلان عوامل سلبية تعوق حركة الحزب . لأن العكس
هو الصحيح . فالتعددية والصراع الحزبي يدفعان إلى مزيد من
التماسك والانضباط الحزبي . وليس في الديمقراطية ما يمنع الحزب
من تحديد منهج فكري واضح وتماسك و متميز ومحدد . سواء
بالنسبة للرايات والأهداف التي يُدافع عنها ، أو الرايات والاتجاهات
التي يتصدى لها . ولو كان الحزب موجوداً وفعالاً ولو بقدر محدود ،
لأغنى الدولة عن الكثير مما تتورط فيه ، ولأعفاها من الكثير من
الأنوار التي تقوم بها وهي في غنى عنها . على الأقل فيما يتعلق
بالمواجهة الفكرية . ولنا أن نتساءل : أليست مواجهة الفكر
المتطرف في الجامعات وبين قطاعات الشباب ، وفي إتحادات
الطلاب ، هي مسؤولية الحزب الوطني ؟.

أليست مواجهة التيار المتطرف في الانتخابات النقابية ونوادي
أعضاء هيئة التدريس ، هي أساساً مسؤولية الحزب الوطني ؟.

أليست مواجهة الفتن الطائفية ، لو محاولات بعض الاتجاهات

المتطرفة للسيطرة على بعض عواصم محافظات الصعيد ، هي
أساساً مسئولية الحزب الوطني ؟.

إن التساؤلات السابقة وغيرها واردة . بيد أنها غير منصفة ،
لأنها تتجاهل عدة عوامل هي ..

أولاً : إن أنظار قيادات الحزب على جميع المستويات مُتعلقة
بأعلى ، حيث السلطة . وليس بأسفل ، حيث القواعد الشعبية . لأن
التصعيد والتزليل يتم بقرارات فوقية ، وليس له أي معيار . ولا توجد
له أية ممارسة ديمقراطية داخل الحزب ، ولا تجرى به أي انتخابات
على أي مستوى .

ثانياً : (وهذا هو الأهم) لا يجد أعضاء الحزب لديهم فكراً واضحاً
أو محدداً ، يواجهون به التطرف . ويكفي أن الحزب ما يزال يضع
ضمن قائمة أولويات أهدافه تطبيق الشريعة الإسلامية . وهذا في
تقديرنا المدخل المباشر للدولة الدينية . وهو بهذا يلتقي مع فكر
التطرف ، ويتفق معه في الهدف . ويختلف معه فقط في الوسيلة . ،
حيث يطرح مفهوم التدرج . وما لم يكن عضو الحزب الوطني
مُسلحاً بالتعرف على خطر الدولة الدينية ، وتهديدها للنظام القائم ،
ومُدرِكاً أن واجبه الأساسي يتمثل في الدفاع عن الدستور والقانون ،
الذين يستمد منهما النظام شرعيته . وما لم يكن أيضاً مُسلحاً بفهم
كامل لحجج المتطرفين ، والرد عليها دون المزايدة على شعاراتها .

فإن دفع الحزب للمواجهة ، ظلم له ولكوادره .

ثالثاً : إن المفهوم الذي يسيطر على فكر قيادات الحزب ، هو مفهوم حكم التكنوقراط أو المتخصصين . والذي يترتب عليه دائماً إختيار وزراء تكنوقراط، وليسوا سياسيين . حتى أن بعضهم يُصرح لخلصائه بأنه ليس عضواً بالحزب . ويصرح علناً في مجلس الشعب بأنه ليس سياسياً (٢) . هذا المفهوم قد أنتقل للأسف الشديد إلى أسلوب أختيار القيادات السياسية الحزبية ، الذي يتم بالأختيار من بين القيادات التكنوقراطية . ضماناً للولاء ، أو تعويضاً عن ترك المنصب . أو بالتكليف، كواجب إضافي بجانب المنصب ، كنوع من انواع التكريم ، أو مظهر من مظاهر التعبير عن الثقة .

والقيادات التكنوقراطية قد تصلح لدراسة مشكلة فنية أو اقتراح حلول لها ، وليس بالضرورة أن تكون صالحة لقيادة عمل سياسي شعبي . والثابت أنها تختار للتيارات على المستوى الأدنى بنفس الأسلوب ، وتتحيز لمن تتسوم فيهم الولاء الشخصي، بصرف النظر عن مدى ولائه لسياسة الحزب ، إن كانت هناك سياسة .

ومن متناقضات الحزب الوطني إصداره لجريدة مُعبرة عن التيار المناهض ، وهي جريدة اللواء الإسلامي . تتسرب إليها في أحيان كثيرة أفكار مُعادية للنظام ومُساندة للتيار . مثل الدعوى لسحب الأموال من البنوك الوطنية، وإيداعها في البنوك الإسلامية

(المقال الافتتاحي ٢٥ / ٦ / ١٩٨٧) . والدعوة لموالاته المسلم للمسلم وعدم موالاته الأقباط (أحمد عمر هاشم - اللواء الإسلامي العدد ١٥٣) . والدفاع عن شركات توظيف الأموال . ونشر صفحات دعائية مجانية عن الشيخ الفاسي . ومهاجمة الداعين إلى الدولة المدنية ، ووصفهم بأنهم جهلانيون ومرتدون وكفار . والدعوة إلى التطبيق العاجل والفوري للشرعة الإسلامية ، لأنها الحل الوحيد لكل المشاكل . والرفض للبرامج الوضعية الدنيوية للأحزاب ، ومنها الحزب الوطني بالطبع ، لأنه لا بديل عن منهج الله والوارد في القرآن والسنة .

والأمثلة السابقة واردة ومكررة وملقبة مع فكر التيار المتطرف ، بل ومتطابقة معه . ومن الأمثلة على تخطيط سياسات الحزب الوطني في هذا الصدد ، تضمينه لقوائمه ومرشحيه في مجلس الشعب ، بعضاً من رموز التيار السياسي الديني ، ومنهم الدكتور أحمد عمر هاشم . الذي نشرت الصحف أنه تكلم أكثر من نصف ساعة تحت قبة المجلس ، داعياً إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فوراً . وأضافت الصحف أن حديثه قوطع خمس مرات بالتصفيق الحاد (وبالطبع من الحزب الوطني والمعارضة) .

إن محصلة ما سبق هو ..

أ- غياب الحزب الوطني عن الساحة .

ب- تخطيط سياساته وتضاربها ، التي تتمثل في ..

١- ضعف المواجهة .

٢- مساندة التطرف .

الخطأ السابع : التهوين من الخطر ، وعدم إستيعاب درس الثورة الإيرانية ..

يُمكن الجزم بيقين كامل ، بأن التقارير التي تُرفع إلى القيادة السياسية، تُهون كثيراً من خطر التيار السياسي الديني ، وتؤكد دائماً أنه تحت السيطرة . وتُعَوِّل كثيراً على الوسائل الخارجية عن إطار الصراع. مثل القوات المسلحة إذا استفحل الخطر ، أكثر مما تُعَوِّل على الوسائل المتاحة لإدارة الصراع ، خوفاً من المحاسبة على سوء استخدامها . والسبب في أننا نجزم بصورة يقينية ، بأن هذا هو واقع التقارير ، ما نلمسه من سوء إدارة للصراع ، ومن نجاح متتابع ومستمر للتيار السلفي على مدى السنوات السابقة . بما لا يُمكن تفسيره إلا في هذا الإطار . والخطأ والخطر اللذان تحتويهما هذه التقارير ، ينبعان من اعتمادها على المؤشرات الكمية التي لا دلالة لها . فالخطورة لا تتأتى من عدد الآلاف المنضمين للأخوان أو للجماعات ، وإنما تتأتى من قدرة فكر هذا التيار ، ومدى نجاحه في التأثير في التيار الشعبي البعيد عن كافة إغراءات الاستقطاب ، في ظل القصور الحزبي العام . والذي يسعى الجميع إلى إستقطابه، ولو

جزئياً . والذي يُمكنه إذا نجح التسلسل إليه أو التأثير فيه ، أن يحسم الصراع لصالح أحد التيارات أو الأحزاب في المدى الطويل .

وإذا كان التهوين مرفوضاً ، فإن التهويل مرفوض هو الآخر . وهنا نطرح بعض المؤشرات والأمثلة ذات الدلالة ، على أن خطر التهوين أكثر بكثير ..

أ- من المؤكد أن التقارير التي رُفعت إلى الرئيس الراحل قبل حادث المنصة ، لم تكن لها علاقة بما تكشف عنه الحادث ، وما تلاه من حوادث ، ومن كشف لتنظيم الجهاد . دليلنا على ذلك أن قوائم الاعتقالات في سبتمبر ١٩٨١ ، على إتساعها ، لم تشمل كثيراً من رموز هذا التيار ، رغم أن أغلبهم معروف لأجهزة الأمن .

ب- من المؤكد أن حوادث الأمن المركزي التي يصعب توصيفها بأنها رد فعل محدود لفعل محدود ، أو تصنيفها بصورة مستقلة تماماً عن تيار معين . كانت غائبة تماماً عن توقعات التقارير ، وغير متناسبة يقيناً مع ما تحمله هذه التقارير من إشارات التحكم والسيطرة .

ومن الملائم هنا أن نُشير إلى ما ذكره شاه إيران في منكراته . من أنه فوجيء عندما قام بجولة بالطائرة لتفقد مناطق الاضطرابات قبل سقوط حكمه ، بأن ما يحدث مُخالف تماماً لما نُقل إليه . ولأنه ظل أسير التقارير المنقولة إليه ، والمهونة كثيراً من قدرة التيار على

الفعل ، والمهولة كثيراً من قدرة نظامه على السيطرة ، إلى أن تعدى الأمر نطاق السيطرة . وأنه كان قادراً في مرحلة مبكرة على إنهاء الموقف لصالحه في ظل تقارير أكثر موضوعية . ولعل هذا يقودنا إلى خطأ الثورة الإيرانية ، استناداً إلى القول بأنها تجربة تعتمد الفكر الشيعي ، المختلف عن فكر السنة ، فيما يتعلق بنظرية الإمامة ، ومدى اختلاط أمور السياسة بالدين . وقد حُجب هذا الحاجز المُسبق الأنظار ، عن التطابق في كثير من الظروف الموضوعية للمهدة لإنشاء الدولة الدينية الإسلامية في كل من مصر وإيران . وسوف نورد بعضاً من الظروف الموضوعية المتطابقة تقريباً ، والتي تُتمثل مدخلاً لدراسة أكثر شمولاً واتساعاً ، للاستفادة من دراسة وتقييم هذه التجربة في ظل هذه المؤشرات ..

١- إن إيران تُتمثل مركز القيادة للعالم الشيعي ، لأسباب تتعلق بالقيادة الفكرية والنقل السكاني . رغم وجود المقننات الشيعية في العراق . وهو نفس موقع مصر في العالم السني بالمقارنة بالسعودية ، ولنفس الأسباب . وإذا كان اختراق الحكم الديني للعالم الشيعي لا بد وأن يبدأ بطهران ، فإن اختراق العالم السني لا بد وأن يبدأ بالقاهرة . وليس هذا إستنتاجاً ، بل هو وارد بنفس النص في أدبيات القيادة السياسية الإيرانية .

٢- إن أحد أهم الفوارق التي ميزت وضع التيار السياسي الديني في إيران ، تمثلت في تمتعه بكيان إقتصادي قوي نتيجة لما يدفعه

الشعبة طوعية للقيادات الدينية كنسبة من أرباحهم . وقد انعكس الاستقلال الاقتصادي للمؤسسة الدينية الإيرانية ، على مواقفها وقدرتها على الحركة والتحدى والتصدي والمواجهة . ومن الواضح أنه قد تم تدارك هذا الفرق الجوهرى في مصر بظهور الاتجاه الإسلامى الثروى ، وتنامي إمكانياته الاقتصادية بصورة هائلة وغير مسبوقه ، تمثلت في البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال . وتساعد تأثيرها وتدخلها في مجال التحرك السياسى على النحو الذى أوردناه سابقاً .

٣- تجمع كل التحليلات السياسية على أن العاصمة طهران ، كانت رهينة في يد الأحياء الفقيرة المحيطة بها ، والتي عانت من تدنى مستوى الخدمات ومستويات المعيشة . والتي كانت أيضاً مرتعاً خصباً للتطرف السياسى الدينى (ويقدر الأستاذ فهمى هويدي عدد سكان هذه المناطق قبيل الثورة بثلاثة ملايين ونصف) . وقد لعب سكان هذه الأحياء الدور الرئيسى في الثورة الشعبية التي اجتاحت قلب المدينة . والمتأمل لوضع القاهرة يُلاحظ أنها تمثل صورة كربونية تتطابق مع هذا التحليل . فهي محاصرة بالفعل بهذه الأحياء ، التي تتفاقم فيها مظاهر التطرف الدينى ، ويتبنى فيها مستوى الخدمات . سواء في شرق القاهرة (المطرية وعزبة النخل) ، أو في غربها (إمبابة وبعض مناطق الجيزة) ، أو في شمالها (شبرا الخيمة) ، أو في جنوبها (منشية ناصر وبعض مناطق

حلوان). بل أيضاً في قلبها (الشرايية والزاوية الحمراء) . والمتيقن أن التطرف لا يوجد بصورة واضحة خارج هذه المناطق ، مع تركيز في شرق القاهرة وغربها .

٤- تشير التحليلات إلى أن موقف الإدارة الأمريكية كان يتجاذبه تياران : تيار (فانس) وزير الخارجية ، والذي كان يرى ضرورة إحتواء هذا التيار وتقديم تنازلات له ، وأنتهى في الفترة الأخيرة إلى ضرورة ترك الشاه للحكم . وتيار (بريز نسكي) مستشار الأمن القومي ، والذي كان يرى ضرورة المواجهة ، وإنتهى في الفترة الأخيرة إلى أن الشاه ما يزال قادراً على السيطرة على الموقف إذا أجاد إستخدام عناصر القوة المتاحة ، ووجه ضربات عنيفة للتيار . وأن هذا الاختيار الثاني أفضل للولايات المتحدة رغم ثمنه الباهظ . وبدون تقييم أي من التيارين ، يُمكن القول بأن التيار الأول أنتصر في كل المراحل ، وأنتهى إلى ما أنتهى إليه الحكم المدني في إيران .

والجدير بالذكر أن التيارين موجودان في فكر الإدارة الأمريكية حالياً بالنسبة للشرق الأوسط خاصة مصر (راجع حوار خبراء للشرق الأوسط بالإدارة الأمريكية حول الظاهرة الدينية ، والمنشور في مجلة الوطن العربي) . واللافت للنظر أن تيار الإحتواء هو المأخوذ به . وأن نصيحة الإدارة الأمريكية دائماً تتمثل في الأخذ بأسلوب الإصلاحات الديمقراطية ، والإنفراج اسياسي ، وأحتواء للتيار السياسي الديني ، ولو بتقديم بعض التنازلات . ويُمكن الإشارة

في هذا الصدد أيضاً إلى ما نُشر في الأهرام (رسالة باريس للأستاذ مفيد الشوباشي في نوفمبر ١٩٨٧) نقلاً عن تصريحات لرئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك نُشرت رغم اتفاقه على عدم نشرها (حسب ما ورد في الرسالة المذكورة) ، وذكر فيها أن الولايات المتحدة تُفضل أن تتعامل مع الأنظمة الدينية في الشرق الأوسط ، عن أن تتعامل مع أنظمة مدنية .

٥- تمثلت القوة الضاربة للتيار السياسي الديني في إيران ، فيما سُمي بالحرس الثوري . ويتمثل في الشباب (عادة أقل من ثلاثين عاماً) ، الذي يسهل التأثير على وجدانه الديني ، والذي يسهل توجيه طاقاته إلى عنف التغيير ، والذي يحقق ذاته من خلال الارتباط بقيم عليا ، والذي تدفعه مشاكله الحياتية المعقدة (أزمة مساكن ، أزمة بطالة ، ارتفاع مستويات الأسعار ، صعوبة الارتباط وتكوين أسرة إلخ) . إلى تدمير الهياكل القائمة والمسئولة عن ذلك كله ، ومحاولة بناء مجتمع جديد تسوده شعارات غير محددة وغير تفصيلية ، تتحدث عن العدل والمساواة والتراحم والبركة إلخ .

ولا يخفى أن الجماعات الإسلامية تتبع نفس الأساليب ، وتستغل نفس المشاعر ، وتركز على نفس القطاعات ، وتحرز نفس النجاحات . ولا يخفى أيضاً أن الظروف الموضوعية التي أنتجت الحرس الثوري الإيراني ، تتشابه بصورة واضحة مع نظائرها في

الواقع المصري .

٦- أجاد التيار السياسي الديني في إيران إستخدام منابر المساجد من خلال أئمة المنابر المستيسين ، كما أجاد توجيه حرب الكاسيات . ولا يخفى أن هذا كان قائماً في مصر في نهاية عهد السادات . وأن عدداً من هؤلاء الأئمة قد مُنعوا من إستغلال منابر المساجد في هذا الغرض ، بأن تم إبعادهم عنها ، وصدر قانون بتحريم ذلك . وهو خطوة ايجابية . وتجدر الإشارة إلى أن شرائط الشيخ كشك ، مازالت متداولة بمئات الألوف ، وأنها توزع باستمرار من مراكز محددة ومعروفة (مسجد الجمعية الشرعية في شارع الجلاء وفي العتبة ، إضافة إلى محلات وأكشاك الكاسيت المنتشرة) . ومن الطريف أن نذكر أن أحد شوارع طهران قد سُمي باسم (للشيخ عبد الحميد كشك المصري) . وإذا كانت الحكومة قد تنبّهت إلى خطر ظاهرة تسييس المنابر ، وواجهتها بنجاح واضح ، إلا أن بروزها لفترة زمنية ممتدة يُمثل وجهاً للتشابه يسترعي الانتباه .

٧- إن أهم الدروس المستفادة من تجربة الثورة الأيرانية ، أن أقوى الجيوش ، التي عرفها تاريخ المنطقة ، وأرقاها تسليحاً ، وأكثرها ولاء للحاكم ، وأبعدها ارتباطاً بالظاهرة الدينية ، وأكثرها ارتباطاً بالقسم والدول المتحضرة . عجز تماماً عن الحركة في مواجهة شارع أعزل غير مسلح ، حين تعدى نمو التيار حداً معيناً ،

أصبحت بعده تكلفة الاستخدام ، مع إمكانياته وقدرته ، أكبر بكثير من نتائجه .

٨- إن التيار السياسي الديني في إيران ، والتيار السياسي الديني في مصر ، يُمثلان وجهين لتيار واحد ، هو النازية الدينية . حيث تختلط نزعات الاستعلاء ، والعنصرية ، ورفض الديمقراطية ، واستخدام العنف ، والعودة للجنور . والغريب أن التيارين ، في إيران وفي مصر ، يُنفذان أسلوبين معتمدين نازياً لمواجهة النظم الديمقراطية . الأول منهما يتمثل في المواجهة المباشرة للمؤسسات . وهو الأسلوب الذي فشل في ألمانيا وفي مصر ، ونجح في إيران . والثاني هو ما يحدث في مصر الآن ، وما أعمدته التجربة النازية للوصول للحكم بعد فشل المواجهة . ويتمثل في التسلل إلى المؤسسات القائمة ، واستخدام الديمقراطية لإسقاطها في النهاية . أي استخدام المؤسسات الشرعية في السيطرة على النظام من داخله ، والتحالف مع القوة السياسية والاقتصادية القائمة ، واستغلال ضعف هيبة النظام ، واستثمار المعاناة من الأزمة الاقتصادية . والجدير بالذكر أن النازية قد وصلت إلى الحكم في ألمانيا دون أن تحصل على الأغلبية التي تؤهلها لذلك ، لأن خطوات النظام لإسقاط نفسه ، كانت أوسع بكثير من خطوات النازية لإسقاطه .

٩- استفاد التيار الديني في مصر من دروس الثورة الأيرانية ، حيث تعلم منها التركيز على العدو الرئيسي ، وهو نظام الحكم .

وعدم تشييت جهوده في معارك جانبية مع اليسار . الذي يستهل وقوعه في خطأ استراتيجي قاتل ، حين يستهويه عداء التيار الديني للنظام، فيتحالف معه. بل وتظهر بعض فصائل (اليسار الإسلامي)، ويتصور أنه في خندق واحد مع التيار ضد الأمبريالية والصهيونية والنظم العميلة . وكلما تضخم حجم التيار ، تعالت هذه الأصوات والتنظيرات . وأمتد نظر اليسار إلى مرحلة تقسيم الغنائم بعد سقوط النظام . وهو ما فعله حزب توده الشيوعي وجماعة مجاهدي خلق اليسارية . وهو نفس ما فعلته بعض القيادات اليسارية المصرية . والمراقب لتطور تصريحات قادة التيار في مصر، يلاحظ وعيهم بهذا الدرس ، حيث تخلو كتاباتهم من الهجوم على اليسار أو الشيوعيين ، ويصل الأمر إلى إعلان عمر التلمساني لقبوله بوجود حزب شيوعي في إطار التعددية الحزبية . وقد لوحظ أيضاً أن حزب التجمع في الانتخابات الأولى قد رد التحية بأحسن منها ، بوضع المطالبة بتطبيق الشريعة على رأس مطالبه . لكنه من الواضح أن هذا الاتجاه فيه قد تراجع . ربما لنشاط بعض المفكرين المصريين ، أو لإستيعاب اليسار لما حدث لحزب توده ومجاهدي خلق بعد الثورة الإيرانية .

موجز ما سبق

الأخطار ..

١- النمو الدرامي للتيار الاقتصادي الإسلامي .

٢- تزايد وتنوع تيارات العنف .

٣- فرض الأخوان الشرعية كأمر واقع ، وتزايد تمثيلهم في البرلمان .

٤- التعاون والتنسيق بين التيارات الثلاثة (لأول مرة في الانتخابات الأخيرة) .

٥- إضافة تيار مُساند هو التيار الديني الرسمي .

٦- تزايد معدلات إختراق المؤسسات والنقابات والاتحادات والأندية .

٧- إختراق الأعلام .

الأخطاء ..

١- التجاوز عن إعمال نصوص القوانين .

٢- الدولة هي خط الدفاع الأول .

٣- تبني سياسة الإحتواء والأحتماء ، بديلاً عن التصدي والمواجهة .

٤- أفقنا التنسيق والترابط بين أجهزة مؤسسة الحكم .

٥- إتباع أسلوب الحملات الإعلامية بديلاً عن الخط الإعلامي الثابت .

٦- غياب الحزب الوطني .

٧- التهوين من الخطر ، وعدم إستيعاب درس الثورة الإيرانية .
وهكذا يبدأ السقوط ..

خاتمة

وأخيراً يصل القاريء إلى نهاية الكتاب ، مكتتباً في أغلب الظن ، ومن حقه أن يكتب . ولعله مرّ بالعديد من المفاجآت ، ولعله حاول أن يلتمس خطأ في التحليل هنا أو هناك ، ولعله لم ينجح في مسعاه ، ولعله وهو يبسم كان مُمزقاً بين بسمة على الشفاة وطعنة في القلب . فما كان لمصر العظيمة أن تهون إلى هذه الدرجة . وما كان لحاضرها وهي صاحبة التاريخ المجيد ، أن يتحول إلى ملهاة . وما كان لجهاد الرواد ، أن يتحول على يد الأحفاد إلى عبث . وما كان للدولة أن تتراخى إلى هذا الحد . وما كان للشعب أن يُتجاهل إلى هذا الحد . وما كان للسياسة أن يزأروا إلى هذا الحد . وما كان لقادة الفكر أن يتخاذلوا إلى هذا الحد . وما كان لجهاز الإعلام أن يتراجع إلى هذا الحد . بيد أن هذا كله كان ، والتاريخ كله هان ، ونضال الرواد تبخر ، وفكر التنوير أندثر . ولنشغلنا جميعاً عن علاج الظاهرة بالتجاهل لو محاولته . ودارى البعض منا عجزه عن التفسير بمحاولات ساذجة للتبرير . ولضامت للكشافات الباهرة مسرحاً بدا

خالياً ، رغم وجود الأبطال والنص وتجهيزات الديكور . وتراجع المؤدي عن أداء دوره ، الأمر الذي أوحى للبعض أن المسرح قد بات مهياً لقادم جديد .

غير أنني رغم ذلك كله متفائل إلى أقصى الحدود ، فالمواجهة عندما تعلق إلى قمتها ، لابد أن تنتهي إلى إنكسار . وغرور الإحساس بالقوة ، لابد وأن يبطش بهم في النهاية . فهكذا كانوا دائماً ، وهكذا يكونون . وقد بدأوا بالفعل في حصاد ذلك . وها نحن نسمع كل أسبوع عن محاولة لهم لحرق مسرح أو سينما أو تدمير آلات للموسيقى أو أفلام أو أجهزة الفيديو . وها هم أخيراً يصطدمون بمشاعر الناس ورغباتهم الإنسانية المشروعة . وها هم يُدمرون ما غزلوه وغزله الآخرون معهم في سنوات طوال . وها هي رغبة البعض منهم تتأجج بأغتيال الحكام ، فإن لم يكن فرجال الفكر ورموز الإعلام . وفي ذلك كله يحصدون كراهية الشعب ونفور البسطاء ، ويسعون إلى حتوفهم بأيديهم ، ويتحولون إلى شياطين للنقمة . بعد أن عاشوا زمناً يُبشرون بأنهم ملائكة الرحمة . ولست أشك في أنهم سوف يكتلون ضدهم جماعات كانت بعيدة عنهم أشد البعد ، منصرفة عنهم بأمورها وأحوالها . فإذا بها تراهم على حقيقتهم ، وتتعرف عليهم من فعالهم . وتذكر أنهم جراد منتشر ، إن تجاهله الجميع لن يَبْقَى ولن يُذَر . ومثال ذلك الفنانون دون استثناء ، مؤلفون وممثلون ومغنون وموسيقيون وراقصون ورسامون ونحاتون .

استطاع هؤلاء أن يخرجوهم عن تقوقعهم وصمتهم . وسيخرجونهم أكثر ، وسيكتلونهم ضدهم أكثر . وقل مثل ذلك عن كل من له علاقة بالقلم أو الفكر ، أو شاء له القدر أن يولد منتمياً إلى دين غير الدين ، أو اعتقاد غير الاعتقاد .

سيزدانون عتواً ، وستزداد الكثرة لهم عدااء وكرهاً . ولن يستمر البسطاء بعيداً عن المعركة ، وإنما سينتصرون لمن حاولوا أن يجعلوا حياتهم أجمل وأكثر بهجة وإشراقاً . وضد كل من يهوى الظلام ويسعى للإظلام ..

سيصرخون ضد الغناء ، وسيُغني الشعب ..

سيصرخون ضد الموسيقى ، وسيطرب لها الشعب ..

سيصرخون ضد التمثيل ، وسيحرص على مشاهدته الشعب ..

سيصرخون ضد الفكر والمفكرين ، وسيقرأ لهم الشعب ..

سيصرخون ضد العلم الحديث ، وسيتعلمه أبناء الشعب ..

سيصرخون ويصرخون ، وسيمألون الدنيا صراخاً . وسترفع أصوات مكبرات صوتهم وستتضاعف . وستفجر قنابلهم ، وتترفع رصاصاتهم . وسوف يكونون في النهاية ضحايا كل ما يفعلون . وسوف يدفعون الله عن غالياً حين يحتقرهم الجميع ، ويرفضهم الجميع ، ويطاردهم الجميع .

لا يغرنكم أن بعضهم يتصرف بنكاء ، فسوف تُكمر أغلبيتهم

الغبية كل هذه الفعال . بل وأكثر من ذلك ، سوف ينقسمون على بعضهم ، ويهاجمون بعضهم البعض . وقد بدأت التبشير في أسبوط بين الأخوان والجماعات . وسوف تنتشر وتتكرر . وسوف يعود كل ذلك عليهم بالسلب . ولدى أول تراجع ، سيسحب من راهنوا عليهم مبالغ للرهان . ولن يخلوا أبداً من الرهان على الفرس المنافس . وسوف يكونون أول من يرفع عقيرته بأشد اللوم وأقذع الهجوم . والبعض من الكتاب الذين يزايدون عليهم الآن ، سوف يكتبون الأعمدة مطالبين بإعدامهم في الميادين العامة . وربما أستحي للبعض ، فطالب بقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف .

أرى هذا كله في المستقبل القريب وكأني أقراه ، وأتخيله وكأني أراه . ولأرى ما هو أخطر ..

سوف تستجمع أجهزة الدولة ما بقي لها من شجاعة . وسوف تُعلم ما تبقى لها من سلطة وهي بلا حدود . وسوف تتحسس ما تملكه من قوة وستكشف أنها هائلة . وسوف تخطو خطوة واحدة للأمام، فتكتشف أن الطريق مفتوح وممهّد وسهل . وأن جهدها في العودة للخلف - تردداً وخوفاً - أصعب بكثير . وأنها أجهدت نفسها في غير طائل ، وعلى حساب وجودها ذاته . وسوف يُشجعها التقدم على المزيد .

ولدي مثال واضح حدث منذ أيام (في أبريل ١٩٨٨) . حين تقدم بعض نواب التحالف بما يتقدمون به كل عام قبل رمضان ، من نقد

لبرامج الترفيه ونحو باللائمة على الفوازير، وهجوم على المسلسلات والبرامج الغنائية . وقد تعود هؤلاء النواب ونظراؤهم أن ترتعد فرائص الحكومة أمامهم ، وأن تستجيب لهم بحذف أشياء ، والوعد بأن البقية تأتي ، والدفاع بما يُشبه الاعتذار . وفجأة بعد سنوات من أداء هذه التمثيلية المكررة ، وقف وزير الإعلام في مجلس الشعب لكي يرد عليهم بمنتهى الثقة ، بأن الدولة لن تتراجع أمامهم ، وأن الترفيه على الشعب ضرورة ، وأن الدولة ترفع القيم وفقا لمعاييرها . وما أن فعل ذلك ، حتى صمت الطرف الآخر ولم يحر جوابا . وانتهى الأمر كله ، حين انتهى الخوف لدى الدولة . وتلقى الرأي العام بيان الوزير على خير ما يتلقى بيانا ، وكان إنطباع الجميع مزيجا من الرضا والتأييد والسعادة .

لقد قصدت من كتابي هذا أن يكون خطوة على طريق المواجهة . لأنك لن تصحح، إلا إذا أدركت الأخطاء. ولن تواجه ، إلا إذا تعرفت على الأخطار . ولن تتفعل ، إلا أمام سوء الفعل . فليhez هذا الكتاب كل ضمير حيّ. وليتفعل به كل من أحب تراب هذه الأرض المقدسة. وليكن نذيرا للجميع . وليكن أيضا (منافيستر) موجها إلى عقل مصر ووجدانها. مضمونه: (يا أبناء مصر ويا فنانى مصر أتحوا). (يا عقلاء مصر ويا ضميرها، واجهوا) . (يا دولة مصر ويا راياتها، تصدى) . (يا مسلمى مصر أنقذوا الأسلام من جهالة الصبية وحماقة الصغار) .

ولا أخفي عنكم حصيلة ما توصلت إليه في صراعي معهم على مدى سنوات . فقد قرأت لهم ، وسمعت منهم ، وحاورت كثرة منهم . وأدركت في كل الأحوال أنهم طلاب دنيا لا دين ، وهواة حكم لا حكمة ، وأنصار سلطان لا قرآن . وأن الدين لديهم وسيلة . وأنهم يحملون للمجتمع حقدا لا حذله ، وللحضارة كراهية لا مدى لها ، وللوحدة الوطنية إشمئزا لا مزيد عليه ، وللقوموية المصرية إزدراء لا نهاية له ، وللتاريخ المصري إنكارا لا عرفان فيه ، وللمستقبل رفضا لا سبيل فيه إلى قبول . وأنهم يتعشقون التدمير لسهولة ، والرفض ليسره وبساطته ، وسفك الدماء لأنه يتناسق مع ما هيأوا وجدانهم له . وقد واجهونا بعقول مغلقة وجيوب مفتوحة ، فلنواجههم نحن بعقول مفتوحة وجيوب مغلقة . وإذا كانوا قد تسللوا إلى الساحات المفتوحة في غياب المواجهة ، فليتنكر الجميع أننا واجهناهم بالفكر منذ سنوات قلائل . وأنهم خلال هذه السنوات ، ولما عدد محدود من الكتاب والمفكرين ، ضربوا أخماسا في أسداس ، وأسباعا في أثمان ، وأثمانا في تسعات . ولجا بعضهم إلى مقذع القول وفاحش الهجاء . بينما لجأ البعض الآخر إلى طلب مصادر الكتب ، والصراخ ولطم الخدود وشق الجيوب على حلم كان قد اقترب . فإذا به ينسل بعيدا في أول مواجهة ، وينصرف غاضبا بعد أول حوار ، وتختفي ملامحه أمام مسلسل المقالات والكتب . تلك التي تركته عاريا إلا من ورقة التوت .

وقد قرأت ردودهم عليّ، فوجدت عجباً. أطالبهم ببرنامج سياسي، فيتحدثون عن عظمة الإسلام. أسألهم عن دليلهم في خلط أوراق السياسة والدين، فيحدثونني عن البركة التي ستهل، والشيطان الذي سيفر، والجان الذي يسيطر على فكري فتشتبه الأمور عليّ. أحدثهم عن إستحالة تطبيق حد الزنا في عالما المعاصر، فيطالبنني أحدهم بأن آتي له بزوجتي وأهلي، ويستتبر وكأنه الظافر المنتصر، معلناً على الملأ أنني إذا أتيت له بهم، فلا كرامة لي. وإذا لم آت بهم إليه فأنا أناني^(١). وحتى من كنت أتوسم فيهم الحكمة، وأعجب بأقوالهم وفتاويهم، لم يعصمهم دينهم وعلمهم من الكذب. فالشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، ذلك العالم الجليل، الذي ملأني شغفاً بكتاباته المتعلقة، وتحليلاته المنطقية، أصدر مؤخراً كتاباً عنوانه (الأسلام والعلمانية)^(٢). والكتاب على عكس كتبه السابقة، يُحاول منذ البداية الإيحاء بأن العلمانية مناقضة للدين، ويتحاشى موضع النزاع الأساسي، وهو الفصل أو الوصل بين السياسة والدين. وبدلاً من أن يأخذ بأيدينا إلى مواضع الوصل، يصول ويجول في عظمة الأسلام ومآثر الصحابة. وهو عندما يفعل ذلك يُسعدنا سعادة بالغة. لأننا أولاً لا نختلف معه على ذلك، بل نؤيده أشد التأييد.

(١) راجع كتاب (حوار حول العلمانية)، والمقال الخاص بالحوار مع الشيخ صلاح أبو إسماعيل.

(٢) دار الصحوة للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٩٨٧.

ولأنه بخروجه على النص - كما يقول المسرحيون - لا يُشفي غليل قارئه بالحجج والأسانيد . فما يتحدث عنه شيء ، وما تُطالبه به شيء آخر . بيد أن هذا ليس مربوط الفرس ، وإنما مربوطه أن يلجا هذا الشيخ الجليل إلى الكذب في شجاعة يُحسد عليها . ففي هامش على صفحة ٨٦ يذكر بتشفٍ واضح أن الدكتور فرج فودة " المباهي بعلمانيته " قد رشح نفسه ، فحصل على ٣٩٦ صوتاً . ويضع بعد هذه الفقرة علامة تعجب . والشيخ الجليل حرمني بذكره لهذا الرقم ، من ٢٠٠٠ صوت كاملة تُضاف إلى ما ذكره . علماً بأن مرشحاً معي حصل على ثلاثة آلاف صوت تقريباً ودخل الإعادة . والذي لم يذكره الشيخ أنني دخلت الانتخابات الفردية مستقلاً ، وأن من أعادا ، كانا منتميين إلى حزبي الوطني والوفد . وموقف المستقل عن الأحزاب أضعف كثيراً من موقف من تُسانده أحزاب قائمة لها صحفها ومؤيدوها ومرشحوها . ولعله في موقفه السابق كان أكثر كرمًا من جريدة الأحرار ، التي ذكرت أنني حصلت على خمسين صوتاً ، وجريدة الشعب التي وصلت بهم إلى المئة . ولست أدري هل يصنقني الشيخ الجليل إذا ذكرت له أن تزويراً قد حدث في نتائج الانتخابات ، ولتني حصلت على أكثر مما أعلن بما لا يقل عن خمسة آلاف صوت . ولتني كنت المقصود بالتزوير حين تمت صفقة تمرير التحالف الإسلامي ، لكي يكون المعارضة الرئيسية في المجلس ، قبيل الانتخابات بثلاثة أيام . لكن ذلك كله موضوع حديث

آخر ربما كتبت عنه ذات يوم . ويبقى الكذب الصريح من شيخ فاضل لم أحمل له إلا التقدير والأحترام .

أما الكذبة الثانية فقد ذكرها الرجل في صفحة ٨٤ من كتابه تحت عنوان (العلمانية ضد الدستور) . حين ذكر ضمن أوجه بيان هذا ، وتحت العنوان الأخير ما يلي : (إن الدستور ينص في مادته الثانية على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع) . ولست أشك في أن الدكتور قد قرأ المادة جيداً ، وأنها تذكر أن (مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع) . وأنه أسقط عمداً كلمة (مبادئ) . وشتان بين مبادئ الشريعة والشريعة ذاتها . وهو أول من يعلم أن إضافة كلمة مبادئ ، تُغير معنى النص تماماً .

أما الكذبة الثالثة فقد وردت في الصفحة العاشرة من الكتاب ، حين ذكر أن اللجنة الثقافية في نقابة الأطباء بالقاهرة ، قد دعت إلى عقد ندوة دعت إليها عدداً من دعاة العلمانية ، منهم د. فرج فودة ود. وحيد رافت ، ود. فؤاد زكريا . ثم ذكر ما نصه (وأعترض أكثرهم ، ولم يحضر منهم إلا الأخير) . والحقيقة أن الدعوة قد وُجّهت إليّ عن طريق الدكتور محمد شعلان ، ولنسي اشتراطت ولم أعترض . وتلخصت شروطي في أنه مادام المكان مُغلّقاً ، فليكن الحضور بتذاكر دعوة . وليكن لكل فريق نصف عدد تذاكر الدعوة . وأن تُدار الندوة بواسطة هيئة محايدة . وأن يكون لكل فريق نفس وقت الفريق الآخر ، سواء في العرض أو التعليق . وهي شروط بسيطة ومنطقية ،

لكنها لم تأت على هوى أصحاب الندوة . وثبت لي بعدها أنني على حق . ولعل غرور القوة الذي تحدثت عنه ، هو الذي دعا الدكتور يوسف القرضاوي إلى التعليق في ثانيا الكتاب ، عن أن الندوة لو أقيمت في استاد القاهرة ، لأمتلأ الاستاد بأنصاره . ولعله غاب عن مصر كثيراً ، ويجهل ما يحدث فيها . ولعلها فرصة لكي أصبح له ، وأذكر له ولأنصاره ، أن ذلك لو حدث ، لملأت له الاستاد أنصاراً يُخرسون صوت أنصاره ، ويجعلونهم قلة في بحر من العقل والمنطق والحضارة .

ما علينا ، بل علينا أن نسال أنفسنا : حتى الدكتور القرضاوي يكذب . استغفر الله لي وله . واقتنع بما استقر في ذهني في النهاية ، وهو أن الأمر لم يختلف عما كان عليه طوال عصور الإسلام ، حيث الإسلام شيء والمسلمون شيء آخر . وأن المعركة في جوهرها سياسية . وأن من يرفعون شعارات الإسلام يستخدمون أساليب الساسة دائماً ، ويستحلون الوسيلة من أجل هدف غائم أمامهم . بيد أنه بقدر غيمه ، يُمطر عليهم سيولاً دافقة من النعيم والبركة . ولعلها فرصة ، وقد كنت أعلن دائماً ، أنني على استعداد لمحاورة أي منهم في أي مكان ولو كان في بيته . أن أجدد لهم الدعوة ، وأن أعلن لهم استعدادي لمناظرتهم في كل وقت . داعياً الله أن يُلهمهم قوة الحجة ، وقدرة التحاور . وأن يستقر في وجدانهم أن الدعوة للحوار ليست كمينا . وأن هناك فرقاً بين المحاورة والمصيدة . وأن في المناظرات

مساحة واسعة لمكارم الأخلاق ، وللصدق في النقل ، وللأمانة في الكتابة . وأن المسلم حقاً هو من سلم المسلمون وغير المسلمين من لسانه ، حين يتحدث ، ومن يده ، حين تكتب .

سيمكرون ، ويمكر الله ، والله خير الماكرين ..

سينتحرون بغرور القوة ، وحمق الصبية ، وأثام الكبار . وستدور الدائرة عليهم من جديد . لأنهم لا يقرأون التاريخ إلا لكي يكرروا أخطاءه . فقد سفكوا الدماء الأبرياء في الأربعينات إرهاباً ، وتوجوا مسلسل إرهابهم باغتيال النقراشي . فأعادتهم وزارة إبراهيم عبد الهادي إلى صوابهم ، وألزمتهم جحورهم ، ودفعوا ثمننا غالياً من حريتهم وحياة مرشدهم . ثم أعادوا الكرة مرة أخرى في عام ١٩٥٤ ، وكانوا القوة الوحيدة في الساحة بعد أن أخليت إلا منهم ، وحاولوا اغتيال عبد الناصر . فأنتهوا على حبال المشانق . وتوهموا في عام ١٩٦٥ أن بإمكانهم العودة للإرهاب (تحت ظلال القرآن) ، وأنهم قادرون على تدمير كل منجزات الحضارة . ووصل بهم الأمر إلى تجنيد أمهر الرماة في الحرس الجمهوري . فاستقبلهم عشاوي من جديد ، وقام حمزة البسيوني بواجب ضيافتهم خير قيام . وها هم يعودون من جديد ، بعد أن نجحوا في اغتيال الرئيس السادات ، وبعد أن حاول قانتهم إستيعاب الدروس السابقة ، محاولين أختراق مؤسسات المجتمع من داخلها . بيد أن أحداً لن يمكنهم من ذلك . وسوف يتابعون جهادهم حتى ينقلب المجتمع عليهم . وكلما تهادوا

في حماقاتهم تضاعف إحساسي بالسعادة . مع كل كنيسة تُحرق ،
ومع كل دار سينما تُتَمَر ، ومع كل مسرح يخرّبونه ، ومع كل آلة
موسيقية يدمرونها ، يقترب يوم الخلاص منهم بأسرع مما
يتصورون ، وتقلب الأغلبية الصامتة عليهم بأعنف مما يتخيلون .
وواجب الإعلام فقط أن يعرض على الشعب حماقاتهم الجاهلة ،
وجهلهم الأحق ، وعنفهم الأخرق . وساعتها لن يرحمهم الشعب .
وساعتها أيضاً سوف تكون إستعادة الدولة لهيبتها إستجابة مباشرة
لإرادة الشعب . وليس مُستبعداً أن نراهم كما رأيناهم عام ١٩٥٤ أو
عام ١٩٦٥ ، حين كان المُنضم إليهم ، يسعى جاهداً لإزالة الشبهة
عنه ، بحمل زجاجة ويسكي صغيرة في جيبه . يُخرّجها ليُشرب
منها لأم أصنقائه مردداً (أنا جدع) ، حتى تنقل التقارير أنه لا
علاقة له بهم من قريب أو من بعيد .

لست أرجو هذا لهم ، ولست أتمناه . فانا أحب للرجل أن يظل
رجلاً إلى النهاية . ولصاحب الفكر أياً كان أن يلتزم بمبدئه إلى
النهاية . وليسمعوها مني قبل أن يأتي يوم لا ينفع فيه الندم ..

طريق الأعتيال نو إتجاه واحد ، ينتهي بمقابر الغفير ..

طريق الحرق نو إتجاه واحد ، ينتهي بحرق قلوب أهلهم
وأحبائهم ..

طريق التدمير نو إتجاه واحد ، ينتهي بتدمير مستقبلهم وآمالهم ..

طريق الخروج على الشرعية ، ينتهي بالتهذيب والأصلاح ..

طريق تدمير آلات الموسيقى ، ينتهي بالموسيقى الجنائزية ..
طريق هدم المسارح ، ينتهي بدراما هم أبطالها ، تسيل فيها
الدموع مدرارا ..

طريق حرق الكنائس ، ينتهي بتوحد أبناء الوطن الواحد ضدهم ..
طريق إنكارهم للوطن ، ينتهي بإنكار الوطن لهم ..
ويا مصرنا العظيمة ..

لن يرتك السفهاء أبدا
ولن يحكمك الجهلاء .. أبدا

فأنت الوجود ..

وأنت الخلود ..

وأنت أنت البدء

وأنت أنت الانتهاء

وأنت أنت الحب

وأنت أنت العطاء

وأنت أنت الحياة

ولا حياة إلا بك يا مصر

ولا حياة إلا لك يا مصر .

المحتويات

٥	إهداء
٩	مقدمة
١١	دراسة نقدية للمعالجة الحالية للحكومة
١١	دلائل فشل السياسات الحكومية
٣٦	كيف حدث تراجع الثمانينات
٢٨	موجز ما سبق
٢٩	خطورة ما سبق
٣١	هل يمكن الوصول إلى حل وسط أو مصالحة
٣٣	كيف يمكن تقييم الوضع الحالي كنقطة بدء ؟
٣٤	ويبقى سؤال هام
٣٧	مدخل إلى الحل
٣٧	تحليل أخطاء أساليب المعالجة الحالية
٦٦	موجز ما سبق
٦٩	خاتمة

مؤلفات الدكتور

فرج فودة

تنشرها وتوزعها دار ومطابع المستقبل

بالفجالة والأسكندرية

الطريق إلى الهاوية

الملعب

النهر

نكون أو لا نكون

الطائفية إلى أين؟

مع يونان لببيب رزق

وخليل عبد الكريم

الحقيقة الفائبة

حوار حول العلمانية

حوار في المهجر

قبل السقوط

زواج المتعة

الإرهاب

شاهد على العصر

حتى لا يكون كلاماً في الهواء



التيار السياسي الديني في إيران ، والتيار
السياسي الديني في مصر، يمثلان تيار
واحد هو النازية الدينية. حيث تختلط
نزعات الاستعلاء والعنصرية، ورفض
الديمقراطية، واستخدام العنف، والعودة

للجذور. والغريب أن التيارين في إيران وفي مصر، يُنفذان أسلوبين
متميزين نازياً لمواجهة النظم الديمقراطية. الأول منهما يتمثل في
المواجهة المباشرة للمؤسسات، وهو الأسلوب الذي فشل في ألمانيا وفي
مصر، ونجح في إيران. والثاني وهو ما يحدث في مصر الآن، وما أعتمدته
التجربة النازية للوصول إلى الحكم بعد فشل المواجهة، ويتمثل في
التسلل للمؤسسات القائمة، واستخدام الديمقراطية لأسقاطها في النهاية.

دار ومطابع المستقبل
بالضجالة والأسكندرية
ومكتبة المعارف ببירות